جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنـــوان :

أثر الانفتاح التجاري على التضخم

دراسة قياسية حالة الجزائر

خلال الفترة (1970-2020)

من إعداد الطالبة : رودي الزهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ بلخير فاطمة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	رئيسا
د/ أويابة صالح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ الشيخ صالح أبو القاسم	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلى:

روح والدي الطاهرة رحمه الله

والدتي العزيزة أطال الله في عمرها التي دعمتني بالدعاء

إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي

ووفر لي كل أسباب النجاح

إلى أبنائي الأعزاء : عادل، صفاء، ابراهيم الخليل

وبسمـة وفــرح

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى جميع عائلة رودي ، الدهمة

وإلى صديقتي الغالية : جقاوة صليحة

والى كل من علمني حرفــا

الـــــزهـــــرة

كلمـــة الشكـــر

الحمد لله والشكر لله على توفيقه لإتمام هذا البحث

وفي معرض الشكر والامتنان أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

المشرف الدكتور أويابة صالح على نصائحه وتوجيهاته القيمة وتقديرا لجميل صبره ، وكان له عظيم الفضل في خروج البحث في شكله النهائي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة بقسم العلوم التجارية واخص بالذكر : الشيخ الصالح أبو قاسم، بلخير فاطمة، لعبيدي فتيحة، دحو سليمان، بوداود بومدين على النصائح والتوجيهات المقدمـــة من طرفهـــم.

وإلى صديقتي ايمان بن ساحة ، زيان سعاد

والى جميع زملائي طلبة ثانية ماستر تخصص مالية وتجارة دولية دفعـــــة 2022

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب أهدي هذا العمل

الزهـــــــرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر الانفتاح التجاري على التضخم بالجزائر ،والدي له دور كبير في تخفيض المستوى العام للأسعار. ومن أجل الالمام اكثر بالموضوع ، قمنا باستخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري ،واستخدام المنهج القياسي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والبرنامج الإحصائي (EViews.12)، حيث طبقت هذه الدراسة على سلاسل زمنية لكل من التضخم معبرا عنه بالمستوى العام للأسعار والانفتاح التجاري معبرا عنه بمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتماد على بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة من سنة 1970 إلى 2020، بهدف استخراج العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التضخم والانفتاح التجاري، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري ليس له تأثير على التضخم على المدى الطويل ، بينما له أثر سلبي ومعنوي على التضخم في الأجل القصير فقط ،في حين أن احتمالية الانفتاح التجاري بدون ابطاء بلغت 0.0363 وهذا يعني على أنها دو دلالة احصائية في حين أن ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1 % يخفض التضخم بنسبة 1.699 % هذا ما يؤكد تحقق فرضية Romer في حالة الجزائر .

الكلمات المفتاحية : الانفتاح التجاري ؛ التضخم ؛ التكامل المشترك ؛ نموذجARDL ..

ABSTRACT:

This study aims to high the impact of trade openness on inflation in Algeria, which has a major role in reducing the general level of prices.And in order to know more about the subject, we used the descriptive approach to present the theoretical side and the use of the standard approach, that is, using the Autoregressive Delayed Time Lapse (ARDL) model and the statistical program (eviews12).

Where this study was applied to time series for each of the inflation expressed in the general level of prices and trade openness expressed as the sum of exports and imports on the gross domestic product and the exchange rate and foreign direct investment

This is based on time-series data covering the period from 1970 to 2020 with the aim of extracting the long- and short-term relationship between inflation and commercial production.

Finally, the study concluded that trade openness has no effect on long-term inflation, while it has a negative and significant effect on inflation in the short term only, while the probability of trade openness without slowing down is 0.0363, which means that it is statistically significant.

While the increase in trade openness by 1% reduces inflation by 1.699%, this confirms the realization of the ROMER hypothesis in the case of Algeria.

Keywords: Openness, Trade, Inflation, Cointegration.ARDL Model.

قائمة المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
الإهـداء.....	I
الشكر.....	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
مقدمـة.....	أ- ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والتضخم	
المبحث الاول: الايطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	40
الفصل الثاني: أثر الانفتاح التجاري على التضخم دراسة قياسية	
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات.....	55
المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها.....	59
الخاتمة	81
قائمة المراجع.....	87
الملاحق.....	93
الفهرس.....	93

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــــدول	الصفحة
(01-1)	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية	49
(02-1)	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية	50
(01-2)	متغيرات الدراسة	58
(02-2)	الاحصاء الوصفي للنموذج في الأجل الطويل	61
(03-2)	اختبار عدد التأخيرات	63
(04-2)	تقدير النموذج في الاجل الطويل	64
(05-2)	نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) و(PP)	65
(06-2)	اختبار التكامل المشترك	67
(07-2)	اختبار الارتباط الذاتي	69
(08-2)	اختبار عدم تجانس التباينات	69
(09-2)	اختبار Ramsey RESET	71
(10-2)	اختبار معامل تصحيح الخطأ	71
(11-2)	اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط	73
(12-2)	الحد الأمثل للابطاءات	75
(13-2)	تقدير النموذج قصيرة الأجل	75
(14-2)	تقدير معادلة طويلة الأجل	77
(15-2)	تقدير معادلة قصيرة الأجل	79

قائمـــــة الأشكـــال

الـــــرقم	عنـــــــوان الشكـــــل	الصفحة
(**01-1**)	العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة	**23**
(**01-2**)	تطور الانفتاح التجاري في الجزائر	**35**
(**02-2**)	تطور التضخم في الجزائر	**36**
(**03-2**)	القيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج	**68**
(**04-2**)	اختبار استقرارية النموذج باستخدام اختباري (CUSUMSQ & CUSUM)	**70**
(**05-2**)	تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	**74**

قائمـــــة الملاحـــــــق

الرقم	المـــــلاحـــــــق	الصفحة
01	نموذج الدراسة	94
02	احصائيات سلاسل النموذج	95
03	ننتائج تقدير النموذج طويل الأجل	97
04	معامل تصحيح الخطأ	98
05	اختبار الاستقرارية (pp)	99
06	اختبار الاستقرارية (ADF)	100
07	نتائج اختبار التجانس	101
08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	102

مقدمـــــــة

تلعب التجارة الخارجية في جل الدول المتطورة دورا هاما، إذ يشهد الاقتصاد العالمي اليوم عدة تغيرات في مجالها وتعد السياسات الاقتصادية المتبعة من أغلب الدول أهم غاياتها هي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتنويع صادراتها وربط أسواقها بالعالم الخارجي، ومن أهم هذه السياسات هي سياسة الانفتاح التجاري التي سعت إليه أغلب الدول النامية من خلال تحرير أسواقها وتحسين علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصناعية ذلك في إطار الاندماج الاقتصادي أو من خلال التكتل والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتبر كدولة حديثة العهد بالانفتاح التجاري فبعد أزمة انهيار أسعار النفط منتصف الثمانيات والتي ترتب عليها انخفاض كبير للمداخيل النفطية وعجز في الموازنة العامة لها انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح التجاري التدريجي خوفا من انهيار اقتصادها نتيجة لغياب المنافسة المحلية، وهي تسعى إلى تخفيض التضخم نظرا لحساسيته للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي ومنها ارتفاع أسعار الصرف وأسعار الواردات واشتداد المنافسة الدولية. وقد أخذ اهتمام كبير من الباحثين مجال تبيان أثر الانفتاح التجاري على التضخم سواء بالإيجاب أو بالسلب وفي هده الدراسة نركز على دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) من خلال زيادة حجم معاملاتها التجارية الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وكذا زيادة قدرتها التنافسية الدولية.

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر؟

ولمناقشة الإشكالية الرئيسية يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- كيف يساهم الانفتاح التجاري في تطوير التبادل التجاري بين الجزائر والدول؟
- ما هي أهم المتغيرات المؤثرة على التضخم في الجزائر؟
- ما أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر؟

1. فرضيات الدراسة:

* **الفرضية الرئيسية:** هناك تأثير عكسي بين الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر؟

* **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الأولى:** يساهم الانفتاح التجاري في تطوير التبادل التجاري بين الجزائر والدول من خلال زيادة الواردات وزيادة الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- الفرضية الثانية: أهم المتغيرات المؤثرة على التضخم في الجزائر في تقلبات سعر الصرف، التبادل التجاري الدولي، التضخم المستورد، المديونية الخارجية، السياسة النقدية عرض النقود، السياسة المالية.....الخ.

– **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير عكسي بين الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر على المدى الطويل من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة منافسة الواردات للسلع المحلية وينخفض المستوى العام للأسعار وينقص مستوى التضخم.

2– متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** الانفتاح التجاري.
- **المتغير التابع:** التضخم.

3. أسباب اختيار الموضوع:

أ– مبررات ذاتية :

– كون الموضوع يخدم التخصص (مالية وتجارة دولية)؛

– الميول الشخصي للبحث في مثل هذا النوع من المواضيع وخاصة المتعلقة بالتجارة الدولية والتسويق الدولي؛

– الحداثة للموضوع كونه حديث من حيث الطرح والدراسة.

ب– أسباب موضوعية:

– تطور مفهوم التجارة الدولية مما أدى باهتمام أغلب الدول النامية بموضوع الانفتاح التجاري في ظل التطور الاقتصادي الدولي والعولمة للنهوض باقتصادياتها.

– محاولة إبراز دور الانفتاح التجاري في التأثير على المعدلات الاقتصادية الكلية كالتضخم والنمو الاقتصادي، المديونية الخارجية والصادرات خارج قطاع المحروقات على الدول النامية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة؛

– التعرف أكثر على النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتقييم المتغيرات الاقتصادية بأدوات قياسية.

4. أهمية الدراسة:

تجلى أهمية الموضوع من خلال تبيان أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) من خلال تخفيض المستوى العام للأسعار وتخفيض الآثار التضخمية ومنافسة المنتجات الدولية للمنتجات المحلية وخاصة في كل الظروف الصعبة التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق الدولية.

5. أهداف الدراسة:

تجسد أهداف الدراسة في:

– التعرف على الانفتاح التجاري والنظريات المفسرة له ومؤشرات قياسه؛

– التعرف على واقع التضخم في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكمية؛

- بناء نموذج قياسي يحدد فيه أثر الانفتاح التجاري على التضخم من خلال زيادة المنافسة الدولية،تشجيع الصادرات وتحسين جودة المنتجات المحلية وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

6. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم بالإضافة إلى المنهج القياسي لدراسة الجانب التطبيقي بالاعتماد على نموذج ARDL . لتبيان أثر الانفتاح التجاري على التضخم خلال الفترة (1970-2020).

7. مصادر البيانات:

اعتمدنا في انجاز المذكرة على بعض الأدوات لغرض التوصل إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات وأهمها:

- المراجع: الكتب باللغة العربية والأجنبية التي تتعلق بالمجال؛
- المجلات العلمية المتخصصة والمتعلقة بالانفتاح التجاري والتضخم؛
- الاحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالمعدلات الكلية (التضخم، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي، سعر الصرف....).

9. إطار الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية كالتالي:

- **الحدود المكانية:** إجراء الدراسية قياسية يقتصر على الجزائر؛
- **الحدود الزمانية:** خلال الفترة (1970 – 2020)؛
- **الحدود الموضوعية:** أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر – دراسة قياسية –.

10. صعوبات الدراسة:

- الموضوع واسع يصعب الإلمام بكل جوانبه؛
- صعوبة في الدراسة التطبيقية من خلال النماذج القياسية؛
- صعوبة في إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

11. تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ثم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول: الخاص بالإطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم بحيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للانفتاح والتضخم أما في المبحث الثاني فتناولنا الدراسات السابقة بحيث تم الرجوع لحوالى 07 دراسات عربية وأجنبية.

أما في الفصل الثاني وخصص إلى الدراسة التطبيقية وفي المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر ،أما المبحث الثاني :الطريقة والأدوات، أما المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها وفي الأخير استخلاص النتائج العامة للدراسة وتقديم توصيات

الفصل الأول:

الأدبيـــــات النظريـــة

والتطبيقيـــــة للانفتاح التجاري والتضخم

تمهيـــد:

كان موضوع الانفتاح التجاري من بين الموضوعات الحديثة في مجال التجارة الخارجية، الذي تسعى إليه أغلب الدول النامية والدول المتقدمة إذ يؤدي إلى عدة مكاسب من خلال زيادة تنشيط المبادلات التجارية وإقامة استثمارات أجنبية وزيادة الدخول إلى الأسواق الدولية والتطور الفني كل ذلك له أثر على النمو الاقتصادي للدول.

ومن جهة أخرى يعتبر موضوع التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التى تسعى أغلب دول العالم لتجنبها والحد من آثارها باعتباره ظاهرة نقدية ومن تم ظهرت عدة نظريات تفسر التضخم، وباعتبار أن الانفتاح التجاري أحد الوسائل التي تؤدي إلى معالجة الآثار التضخمية بدلا من السياسة النقدية والمالية وفي هذا الفصل نتطرق في مبحثين :

المبحث الأول: الايطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تعرضت الموضوع.

المبحث الأول: الايطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم

لقد تضاربت الآراء حول ايجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري وحول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كل حسب امكانياته ومؤهلاته وما لسياسة الانفتاح التجاري من أثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والمديونية الخارجية والنمو الاقتصادي، في هذا المبحث تناول الإطار المفاهيمي لكل الانفتاح التجاري والتضخم والأثر الذي سيتركه الانفتاح التجاري على التضخم.

المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري

في هذا المطلب نتطرق إلى تعريف الانفتاح التجاري وأنواعه بالإضافة إلى أهدافه وأهميته ونظرياته ومؤشرات قياسه.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري وأنواعه

أولا: تعريف الانفتاح التجاري

يعرف حسب " Bhagawatik –Krueger ":« هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يعرض تعريفات جمركية»[1].

ويعرفه البنك العالمي أنه[2]: إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى وشمل تخفيض التعريفات (الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات) والحواجز غير جمركية (انظمة التراخيص، الحصص، المعايير غير التعسفية).

ويعرف كذلك: أن الانفتاح التجاري التي هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية استثمارية ،كانت أو تجارية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل[3].

ومن كل ما سبق يمكن تعريف الانفتاح التجاري بأنه: سياسة تعتمد على التخفيض أو إزالة القيود على تدفق السلع والخدمات من دولة إلى أخرى أمام الاستثمارات الأجنبية على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي.

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، 2010-2011، ص44.

[2]- Allaro, Haule geogis Biramo, (**The impact of trade liberralization on theEthiopia's trade Balance**), American journal of economics, American economie Assosiation .USA. vol2.n05..2012.p76

[3]- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، ط1 ،دار الخلزونية، الجزائر ، 2007، ص 122.

ثانيا: أنواع الانفتاح التجاري

ينقسم الانفتاح التجاري إلى عدة أنواع:

1. **الانفتاح التجاري التدريجي والانتقائي** :كما يلي[1]:

أ. **الانفتاح التجاري التدريجي**: يتم بشكل مرحلي وفق نهج تم رسمه وتغييره في أجل زمني محدد بالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم ازالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح خارجي تدريجي.

ب. **الانفتاح التجاري الانتقائي**: فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بعقود على البعض الآخر .

2. **الانفتاح التجاري العميق والسطحي**[2]:

أ. **الانفتاح التجاري السطحي**: يركز هذا النوع على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية هو أسلوب غير كافي للتمتع بميزات الانفتاح التجاري.

ب. **الانفتاح التجاري العميق**: يقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية انتقال الأشخاص وتوحيد القوانين المتعلقة بالتجارة وإزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بالجمارك ومحاربة كل أشكال التعسفية التي تعيق تحرير التجارة بين الدول.

3. **الانفتاح التجاري الإرادي والإجباري**: وتتمثل في[3]:

أ. **الانفتاح التجاري الإرادي**: تسعى الدول بشكل إرادي لتحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الانفتاح في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي يترتب على ذلك ويخص الدول المتقدمة والصناعية.

ب. **الانفتاح التجاري الإجباري** : عادة ما يتم هذا النوع تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وتبني هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي منها الاصلاح التجاري ونظام سعر الصرف، وانتقال رؤوس الأموال.

---

[1]- ملاك شرف الدين، **الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية والاقتصاديات شمال افريقيا**، دراسة حالة موازين المدفوعات الجزائر تونس، المغرب خلال الفترة 2000-2013 ، مجلة تاريخ العلوم، العدد 07، 2017، ص166.

[2]- سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري**، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، الجزائر جامعة الجزائر 3، 2019، ص96.

[3]- دريدي وداد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2019-2020 ، ص28.

الفرع الثاني: أهداف الانفتاح التجاري وأهميته

في هذا الفرع نتطرق إلى أهداف الإنتاج التجاري وأهميته بالنسبة للدول التي تثبته.

أولا: أهداف الانفتاح التجاري[1]

1. إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري؛
2. زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للبلدان النامية؛
3. الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية فضلا عن تنشيط الطلب العالمي؛
4. تنشيط المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات؛
5. بدل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية على حصتها من النمو في التجارة الخارجية.

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري

للانفتاح التجاري أهمية كبيرة فهو يعتبر أداة تستخدمها الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية ولتنفيذ أهدافها الداخلية ولحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية كما يمكن لكل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى[2].

للانفتاح التجاري تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية[3].

ويعد الانفتاح التجاري دليلا على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي،أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في سوق التصدير والاستيراد لهذا البلد[4].

الفرع الثالث: نظريات الانفتاح التجاري

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري من التقليدية وصولا إلى النظريات الحديثة.

أ. النظريات الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل التجارة الخارجية حيث حاولوا تفسير أهمية التبادل التجاري الدولي ومن أهم ما قدمه الكلاسيكي في هذا المجال نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ونظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

---

[1]- نوروسين منى، وخياط هبة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2018)**، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في علوم التسيير ، المركز الجامعي، ميلة، 2019-2020 ، ص5.

[2]- الجيلي طارق، **التجارة الخارجية، دار الهناء**، الأردن، 2001، ص15.

[3]- حويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2011، ص ص 23-37.

[4]- نوروسين منى، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أ.1: نظرية الميرة المطلقة لآدم سميث:

يعد آدم سميث أول من حاول تفسير قيام التجارة الدولية في كتابه ثروة الأمم الذي صدر عام 1779، حيث استخدم مفهوم الفرق المطلق في التكاليف بين الدول أو ما أصبح يعرف بميزة مطلقة أي نفقة أقل أي أن كل دولة تتخصص في انتاج سلعة ما يتميز بنفقات أقل من الدول الأخرى[1].

***فرضيات النظرية:** أهم فرضيات هي[2]:

- قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال بين الدول المختلفة؛
- ترتكز هذه النظرية على النفقات المطلقة لكل سلعة؛
- إن قيام التجارة الخارجية يعود بالفائدة على أطراف التبادل واتساع حجم السوق.

* **انتقادات النظرية:** أهمها:

- هناك دول ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فكيف التعامل معها وهل تأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتي[3].
- تفسير سبب قيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلى بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[4].

أ.2: نظرية النفقات النسبية:

يتبر دافييد ريكادو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي حيث أثبت أن قيام التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر يقوم على أساس النفقات النسبية أي أن كل دولة تخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل وتقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبة أقل[5].

***فرضيات النظرية:** ومن أهمها[6]:

- وجود دولتين وسلعتين.
- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل (ساعات العمل)؛
- ثبات الموارد الاقتصادية لكل الدول وعدم انتقال عوامل الإنتاج؛

---

[1]- ميلود فرحول، **أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتورة ،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص9.

[2]- محمد عزت اللحام وآخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة** ،دار الإعصار للنشر ومكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2017، ص89 .

[3]- دريدي وداد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص23.

[5]- حسن عوض الله زينب، **الاقتصاد الكلي**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص49.

[6] - نوري موسى شقيري، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص ص43-44.

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

الانتقادات التي وجهت نظرية الميزة النسبية[1]:

- عدم تحديد معدل التبادل للدولتين؛
- عدم تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية؛
- يعتمد فرضية صعوبة حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات ورؤوس الأموال في العصر الحالي.

أ.3: نظرية القيم الدولية:

ركز جون ستوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين دولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها، وطبقا لهذه النظرية فإن العامل الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب دولة على منتجات دولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات وواردات كل دولة متساوية[2].

من افتراضاتها هي[3]:

1. يتوقف قيام التجارة بين الدولتين على سلعتين على القيمة الكلية للطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها لدولة الثانية تساوي مع القيمة الكلية للدولة الثانية؛
2. يعتمد موقع معدل التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين وكذلك على مرونة الطلب إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية كثيرا ؛
3. لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية وعلى سعر السلعة.

***الانتقادات**[4]:

- المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة تعود إلى الدول الأقل طلبا والمكاسب الصغيرة تعود إلى الدول أكثر طلبا؛
- الاهتمام للأسواق المهيمنة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

ب. النظريات النيوكلاسيكية:

بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت النظريات النيوكلاسيكية منها نظرية هيكشر – أولين نظرية لغز ليونتييف.

---

[1]- ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2019، ص56.

[2]- الزبون عطاالله، **التجارة الدولية**، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015، ص89.

[3]- باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص37.

[4] - عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص50.

ب.1. نظرية هيكشر – أولين:

جاءت مساهمة هيكشر – أولين أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلال في الميزة النسبية في بداية الثلاثينات وعرفت باسم نظرية " نسب عناصر الإنتاج "، وفقا لهذه النظرية أن الاختلاف الوحيد بين الدول هو نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وهي متشابهة في كل الجوانب الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة[1].

- ومن **افتراضات النظرية**[2]:

– وجود سلع مختلفة تحتاج إلى مقادير مختلفة منذ عوامل الإنتاج أي مثلا السلعة تحتاج إلى رأسمال أكثر والسلعة تحتاج إلى عمل أكثر وهكذا؛

– أن أذواق المستهلكين معروفة، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من دولة لأخرى؛

– أن عوامل الإنتاج تكون قابلة للانتقال بصورة كاملة داخل كل دولة لكنها تكون غير قابلة للتنقل بين الدولتين؛

– لا توجد تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو أي عوائق أخرى للتجارة بين الدول.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية هيكشر– أولين**: ما يلي[3]:

1. تركيز النظرية على الاختلاف الكمي أي الاختلاف في درجة الوفرة أو ندرة عوامل الإنتاج وإهمالها صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع؛
2. اهمال نفقات النقل وتأثيرها على توطن الإنتاج في دولة دون أخرى؛
3. تغلب على النظرية طابع السكون في الأوضاع الاقتصادية حيث ترتكز على عدم وجود اختلافات بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا.

ب.2: نظرية لغز ليونتيف:

توقع ليونتيف أن الولايات المتحدة الأمريكية بناء على نظرية هكشر – أولين تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف بين أن الصادرات الو م أ تتكون من السلع كثيفة العمل وارداتها سلع كثيفة رأس المال.لذا عرفت النظرية بلغز ليونتيف.

ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه أن مهارة وكفاءة العامل الأمريكي تفوق أي عامل آخر في بلد آخر[4].

[1] - سامي السيد، **الاقتصاد الدولي**، مركز جامعة القاهرة ، القاهرة ،2005 ، ص11.

[2] – ميلود فرحول، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[3] - المرجع نفسه، ص17 .

[4] – عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص51.

- **انتقادات النظرية:**

أهم انتقادات النظرية تتمثل فيما يلي[1]:

1. ركز ليونتيف على نوعية ومهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة باليد الموجودة في الدول الأخرى وبالتالي ليس هناك تماثل لعوامل الإنتاج بين الدول؛
2. التجارة الخارجية بعيدة عن الفكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بآخر الاحتكار مما يجعل المزايا النسبية تتماشى مع الوفرة أو النسبية.

ج. الانفتاح التجاري في الفكر الحديث:

بعد الحرب العالمية الثانية حاول الاقتصاديون التوسع في نظرية التجارة الخارجية من خلال اسهامات نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج نموذج اقتصاديات الحجم ونظرية التبادل اللامتكافئ.

ج.1: نموذج الفجوة التكنولوجية:

تم تقديم هذا النموذج طرف الاقتصادي "بوزنر عام 1961 " ويركز في تحليله أن التعامل مع الدول الصناعية مرتكز بالأساس على ادخال منتجات جديدة ونفقات جديدة في العملية التجارية[2].

مما يؤدي إلى اكتساب ميزة نسبية منتقلة عن غيرها من الدول فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى الاختلاف في المزايا النسبية عن طريق ما يلي[3]:

- ✓ تسمح الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في انتاج سلعة معينة إلى اكتساب ميزة نسبية دون غيرها من الدول؛
- ✓ ادخال بعض الدول سلع جديدة للأسواق ذات مستويات تكنولوجية متقدمة، فالدول المخترعة تمثل المصدر الرسمي الوحيد للتكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية.

- **انتقادات النظرية** : أهمها ما يلي[4]:
  - عدم وضوح الفجوات التكنولوجية من الدول؛
  - عدم التعرف على أسباب ظهورها ولا على كيفية التخلص منها عبر الزمن.

ج.2: نظرية دورة حياة المنتج: هو توسيع نموذج الفجوة التكنولوجية.

عن طريق ما يسمى نموذج دورة حياة المنتج التي طورها فيرنون عام 1966، وتعتبر نظرية مكملة لنظرية الفجوة التكنولوجية لتفسير قيام التجارة الخارجية وتفترض النظرية أن حياة المنتج تمر بأربعة مراحل[5]:

---

[1] – لوروس مني، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

[2] - علي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3] – زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط1، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص240.

[4] – جميلة صادقي، **محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة دراسة حالة الإتحاد الأوروبي** مذكرة ماجستير ،جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص20-21.

[5] – وداد دريدي، مرجع سبق ذكره، ص ص38-39.

1) مرحلة التقديم : طرح منتج جديد في السوق وتتوقف هذه المرحلة على نجاح المنتج واستمراره لأن المنتج في البداية يكون غير معروف والتعامل به منخفض والأرباح ضئيلة والتكاليف عالية.

2) مرحلة النمو: تكون زيادة في حجم التعامل ومقدار الأرباح المحققة والناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتيح الاستفادة من اقتصادات الحجم وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

3) مرحلة النضج: في هذه المرحلة تعمل المؤسسة على الحفاظ على مبيعاتها وتقوم بتطوير استراتيجية المزيج التسويقي للمحافظة على ميزتها التنافسية ومركزها في السوق، التقرب من المستهلك الأجنبي بتخفيض السعر وتنشيط المبيعات.

4) مرحلة التدهور: تتميز هذه المرحلة بانخفاض المبيعات للشركة صاحبة السلعة وظهور منافسين جدد وهنا تذهب الشركة إلى خيارين إما الانسحاب من السوق أو طرح منتج جديد.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: أهمها ما يلي[1]:

- لا يمكن تحديد حدود كل مرحلة زمنيا والعوامل المؤثرة فيها؛
- لا يصلح تحليل النظرية على الاستثمارات في قطاع البترول والسياحة لأنه لا يتطلب العمل من داخل الدولة الأم؛
- بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي لا تكون بنفس المراحل للنظرية فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة مع ظهورها في الأسواق النامية.

ج.3: نموذج اقتصاديات الحجم:

تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا لنظرية هكشر – أولين بإدخالها وفرات الحجم كأحد المصادر لرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتتمثل فرضياته في[2]:

- انتاج كلا السلعتين في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كلا الدولتين؛
- تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم مثل بلجيكا، هولندا، إسبانيا اليونان ...الخ، والدول الصناعية كبيرة الحجم مثل: الو م أ ، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا؛
- تسعى نظرية اقتصاديات الحجم إلى تفسير نمط وهيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير والدول المتخلفة ذات السوق الداخلي الصغير.

[1] – ريم توامرية مرجع سبق ذكره ،ص73.

[2] – مولحسان آيات الله، **المنظمة العلمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية– دراسة حالة الجزائر– مصر–** ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011/2010 ، ص12.

ج.4: نظرية التبادل اللامتكافئ:

كانت لمساهمة " أرجيري ايمانويل " التي ظهرت في السبعينات الفضل في الانتقال من النموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل اللامتكافئ، حيث يقصد به أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية وإنما تتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق ويميز ايمانويل بين صورتين للتبادل غير متكافئ هما[1]:

الصورة 1: تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا أي اختلاف انتاجية العمل يترتب عليه اختلاف معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في الدولتين.

الصورة 2: حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة.

- **انتقادات النظرية:**

أهم الانتقادات في[2]:

- أن التبادل غير متكافئ بين الدول ليس أساسه الاختلاف في الأجور والتركيبة العضوية لرأس المال فقط وإنما جوهره يعود إلى البنية والهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي تركه الاستعمار الذي قام بزيادة الفجوة؛
- اختلاف الأجور بين الدول المتقدمة والدول النامية يعود إلى مستوى التطور الذي عرفته الدول المتقدمة في القوى الإنتاجية.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

إن مؤشرات الانفتاح التجاري هو مجموعة السياسات التجارية التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة ومعرفة انفتاحها على العالم الخارجي، ويمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى مجموعتين فالمجموعة الأول: تبحث على تقييم السياسة التجارية عن طريق أدواتها أما المجموعة الثانية فتقدر درجة الانفتاح التجاري عن طريق كثافة التجارة.

وفيما يلي أهم المؤشرات:

أ-مؤشرات الانفتاح المطلقة:

هي تلك المؤشرات التي تقسم درجة الانفتاح بطريقة مباشرة عن طريق تدابير السياسية الحمائية الموضوعة من طرف الدولة.[3]

[1]- مولحسان آيات الله، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- بوريس منى وهبة خياط، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3]- دريدي وداد، مرجع سبق ذكره ، ص29.

وأهمها ما يلي:

أ.1:مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

ويسمى بمعامل التجارة الخارجية وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]:

ونعبر عنه رياضيا: $OPEN = \frac{X+M}{PIB}$

حيث:

M : الواردات.

X : الصادرات.

PIB: تعتبر الناتج المحلي الإجمالي.

بين هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ويدل انخفاض النسبة أقل 50% على أن انفتاح الاقتصاد ضعيف ويعتبر ارتفاعه إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها[2].

أ.2:مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

تعين مدى تركيز صادرات دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع ويستخدم هذا المؤشر لقياس السعة الاقتصادية لدولة فالزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر السعة الاقتصادية وهو أكثر المقاييس التي تستخدم لقياس تنويع الصادرات أو التركيز هو مؤشر هيرشمان فكلما قل تنويع تركيبة الصادرات ارتفعت قيمة المؤشر والعكس صحيح[3].

وهو من الشكل:

$$Cc = \sum_{i=1}^{i=1} \left(Xit / Xt \right)$$

Cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات، X_{it} = صادرات الدولة i خلال السنة t.

X_T : مجموع صادرات الدولة في السنة t.

[1]-Kadid Abdelkader. « **Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles graveté ».**Revue des études humaines et sociales , Université de Chlef ,Algerie ,vol7 , N01 ,2015 ,p10.

[2]- نور الهدى بوحيثم ومسعود حماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1950-2017)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص174.

[3]- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.

أ.3:مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

هي مدى اعتماد دولة في صادرات على دولة معينة أو عدد معين من الدول وارتفاع نسبة هذا المؤشر تجعل الدولة المعينة عرضة للتقلبات الاقتصادية للدولة المستوردة ويتم قياسه باستخدام معامل حي هيرشمان مع ابدال متغير البلد مكان متغير السلعة.

على النحو التالي:[1]

$$CGm = \sum_{i=1}^{i=n} \left(Xit / Xt \right)^2$$

حيث:

CGm : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

Xit : الصادرات الوطنية للدولة خلال للسنة T .

X_T صادرات الدولة i خلال السنة T .

أ.5: الميل المتوسط للاستيراد:

يعرف الميل المتوسط لاستيراد نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تبرز أهمية في توضيح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد حاجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي وكلما قلت نسبة دلت على نقص الاعتماد على العالم الخارجي[2].

أ.5:مؤشر التبادل التجاري الدولي:

يعتبر مؤشر التبادل التجاري الدولي من بين مؤشرات الانفتاح التجاري فكلما كان مرتفع يدل على زيادة انفتاح البلد، من خلال حسب معدل التبادل التجاري وانخفاضه تشير تدهور معدلات التبادل التجاري للبلد وتراجع انفتاحه وهو يعني عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها وحدة صادرات[3]، فارتفاعه عن المائة يعني قدرة الدول على الحصول على وحدات اضافية من الواردات مقابل وحدة من الصادرات وتعتبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة[4]:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

[1]- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص61.

[2]- باردك مراد، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3]- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص75.

[4] - محمد السواعي خالد، مرجع سبق ذكره، ص51.

ب.مؤشرات الانفتاح التجاري النسبية:

يهدف إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في دولة أو منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في الدولة وبين المعيار الذي يكشف عن درجة ارتفاعه[1].

ب.1:مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية:

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري هناك مؤشرات أخرى تعتمد على مدى التفاوت التجاري المتسبب من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد حصص التصدير ألإعانات غيرها[2].

ومنها عدة صعوبات[3]:

- صعوبة تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل؛
- عدم تسوية سعر الصرف؛
- وجود فوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول.

ب.2: معدل التعريفة غير المتوازن:

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدل التعريفة الجمركية ولا يعكس هذا المؤشر مستوى الانفتاح الحقيقي لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبة للسلع[4].

ج: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

لقد ابتعدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث يمكن هذه الطريقة من تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإن كان الباقي موجب، أي أن حجم التجارة الخارجية الحالية أكبر من حجمها في المستقبل فتعتبر الدولة منفتحة، أما إذا كان العكس فتعتبر الدولة منغلقة وتعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية للحجم مثل الدخل الفردي الناتج المحلي الخام[5].

[1]- بوريس منى، مرجع سبق ذكره ، ص19.
[2]- نفس المرجع، ص19.
[3]- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص62.
[4]- أبو شرارة علي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص203.
[5]- نور الهدى بوحيثم ومسعود حماني، مرجع سبق ذكره، ص75.

د: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-Warner1995

يعتبر نموذج Sachs-Wavner الذي وضع سنة 1995 والذي يصنف الدول إلى مجموعتين هما: الدول المتفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية وذلك باعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية إذ لا يجب أن يفوق 40% من قيمة المنتج؛
- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن يفوق 20%؛
- معيار النظام السياسي؛
- معيار تدخل الدولة إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

ويقياس انفتاح أو انغلاق الدولة تجاريا من خلال المعايير إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط والمعايير كما هي تصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة بينما البلدان التي تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية[1].

هـ- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards

يعد هذا المؤشر أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري وهي عبارة عن 9 مؤشرات[2]:

- مؤشر Sachs-Warner؛
- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987)؛
- مؤشر البواقي ل Lawe (1988)؛
- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛
- التعريفة المتوسطية على الواردات؛
- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
- مؤشر التفاوت للمؤسسات هو يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛
- معدل فرض الضرائب المتوسطية على التجارة الخارجية؛
- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1993) والمؤشر المركب Edwards؛
- ولقد قام Edwards بتفسير الانفتاح التجاري لأي دولة يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية أكثر من 20%.

[1]- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص64-66.

[2] – عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص81.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتضخم

في هذا المطلب نتطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال تعريفها ثم التطرق إلى أنواعها ثم أسباها والآثار المترتبة عليها ثم إلى النظريات المفسرة إليها ومؤشرات قياسها.

الفرع الأول: تعريف ظاهرة التضخم وأنواعه

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه، حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات.

أولا:تعريف التضخم

الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الاشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به الأسعار[1].

يعرف بيجو "Pigou" التضخم انه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع، حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود[2].

أما فليمنغ "Flemming" فعرفه على أنه هو المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار في اقتصاد ما، أي هو التغير المناسب في المستوى العام للأسعار[3].

أما فريدمان فعرف التضخم أنه عبارة عن الارتفاع عن المستمر للأسعار ويؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية[4].

ومن كل ما سبق يمكن تعريف التضخم هو زيادة في كمية النقود تؤدي بضرورة حتمية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا : أنواع ظاهرة التضخم

يوجد عدة معايير لتحديد أنواع التضخم حسب عدة معايير منها: معيار القطاعات الاقتصادية، معيار يتعلق بمصدر الضغط التضخمي، معيار يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، معيار يتعلق بمدى حدة الضغط التضخمي ومعيار يتعلق بتدخل الدولة في جهاز الائتمان.

---

[1]- مروان عضوان، **مقاييس اقتصادية :النظرية النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة، 1985، ص177.

[2]- سعيد سامي الحلاق ، **النقود والبنوك و المصارف المركزية**، عمان دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2016 ، ص 182.

[3]- نفس المرجع ص 182

[4]– طلحه محمد، **أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أبو بكر تلمسان ، الجزائر، 2015-2018، ص16.

1- حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية :

تختلف الاتجاهات التضخمية باختلاف القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يوجد في سوق السلع يختلف عن الموجود في سوق عوامل الإنتاج كما يلي[1]:

أ- التضخم في أسواق السلع:

حسب كينز هنا نوعين:

أ.1: التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستهلاك فيعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار.

أ.2: التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستثمار فيعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها.

ب- التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

ب.1: التضخم الربحي: يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن زيادة هامش الربح عن كل ارتفاع في الطلب أو الأجور.

ب.2: التضخم الداخلي: يحدث بسبب الزيادة في نفقات الإنتاج كأجور العمال، حيث يرى كينز أنه عندما تتساوى نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإنه قد تحصل حالة من التوازن فنشأ هذا النوع من التضخم.

2- معيار مصدر الضغط التضخمي:

هناك ثلاث أنواع من التضخم وفق هذا المعيار : تضخم الطلب، تضخم التكاليف والتضخم الذاتي.

سوف نحاول التعرض لها بشيء من التفصيل في النقاط التالية [2]:

أ- تضخم الطلب " التضخم الناشئ عن جذب الطلب":

يتمثل هذا النوع من التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت " وبالتالي فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين :

- **النتيجة الأولى:** هي الاستخدام الكامل والتام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل.
- **النتيجة الثانية:** اشتداد الطلب على السلع والمنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب.

[1]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، 2000، ص60 .

[2]- عمران وليد ، **دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص ص59-60.

ب–تضخم التكاليف " تضخم النفقات" :

يتشكل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة، وترجع العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب في زيادة أسعار عوامل الانفتاح.

ج– التضخم الذاتي:

يرى البعض أن هذا النوع من التضخم يرجع أساسا إلى ارتفاع معدلات الأجور، بحيث ترتفع هذه الأخيرة بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فيشكل، بالتالي فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور والكفاءات الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار والأجور.

3– معيار العلاقات الاقتصادية الدولية:

يفرق الاقتصاديون على أساس هذا المعيار بين نوعين[1]:

أ– تضخم محلي :

يعود هذا النوع من التضخم أساسا إلى وجود ثغرات أو اختلالات هيكلية للاقتصاد الوطني خاصة في الدول المتخلفة، وبمعنى أن التضخم المحلي هو نتيجة اللاتوازن بين كفتي الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الوطني، إذ يعود هذا الاختلال إلى جملة من الأسباب نذكر منها: اتجاهات التنمية الاقتصادية وما ترتب من زيادة حجم الإنفاق النقدي وأيضا انتهاج أسلوب عجز الميزانية أو الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام .

ب– التضخم المستورد:

هذا النوع من التضخم لا ينشأ من جراء ثغرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وإنما هو نتيجة انتفاخ الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية، فعندما تقوم الدول المتقدمة صناعيا بتصدير السلع بأثمان تضخمية للدول المتخلفة، فإن هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم أيضا من خلال أسعار السلع المستوردة، كما أن التضخم قد ينتقل من خلال ضغوط الطلب الداخلي على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم .

4– معيار مدى حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى نوعين:

أ– التضخم الجامح:

يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع، بحيث ترتفع الأسعار بصورة خيالية وباستمرار بالقدر الذي يترتب آثارا يصعب على السلطات النقدية الحد منها ومعالجتها، حيث تنخفض القدرة الشرائية للنقود إلى الحد

[1]- حسين بن سالم جابر الزوبيري، **التضخم والكساد**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2011، ص92.

الذي تفقد فيه قيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم مما يدفع الأفراد للتخلص منها[1]، وهنا لا يكون أمام السلطات الحكومية إلا استبدالها بعملة جديدة، وهو ما حدث في العديد من الدول في أعقاب الحربين العالميتين كألمانيا، روسيا و رومانيا ...إلخ.

ب- التضخم المتوسط "غير الجامح":

يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع الأسعار لكن بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها التضخم الجامح، وهذا يعني أن آثاره تكون أقل خطورة على الاقتصاد ،كما أنه لا يتم فقدان الثقة بالنقد المتداول بصورة عامة وأهم ما يميز هذا التضخم هو قدرة السلطات الحكومية على علاجه ومكافحته والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد[2].

5- معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان

يمكن تمييز نوعين من التضخم[3]:

أ)- التضخم الطليق " الظاهر ":

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة حركة مستمرة لارتفاع الأسعار يقابلها ارتفاع الأجور والنفقات الأخرى دون أي تدخل من قبل السلطات للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل.

وينتج هذا النوع من التضخم لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع الأفراد إلى التخلص من هذه النقود للحصول على سلع ومنتجات هي أنفع لهم من نقود أخذت تفقد قيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، وهذا التوجه الكبير للمستهلكين للطلب على السلع يدفع المنتجين إلى احتكار السلع والحصول في مقابلها على النقود بالكميات التي يريدونها.

ب)- التضخم المكبوت "المقيد":

على غرار التضخم الطليق فإن هذا النوع من التضخم يكون مستترا حيث تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بتحديد المستويات العليا لها وهذا عن طريق مختلف الإجراءات التشريعية والادخارية والتسعيرية، غير أن هذه الإجراءات لا تهدف إلى القضاء على التضخم، وإنما تهدف الدولة من خلالها إلى منع استمرار الأسعار في الارتفاع عن مستوى معين ومن ثم الحد من تفشي التضخم.

الفرع الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

تختلف النظريات في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة إلى الارتفاع المتواصل للأسعار، فنجد كل نظرية ترتكز على مصدر وتعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية وللتعرف أكثر على المصادر المتخلفة

[1] - ضياء مجيد الموسوي، **الإقتصاد النقدي** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص215.

[2]- عبد المنعم السيد وآخرون، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ، ط،1دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2004، ص449.

[3] - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص56.

للتضخم سوف نتعرض بإيجاز إلى النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

أولا: النظرية النقدية الكلاسيكية

يرجع ظهور هذه النظرية إلى عهد الرومان ، حيث تقوم على أن الزيادة في الأسعار في مصر في ذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول، أي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد، وتطورت هذه الفكرة على يد الاقتصادي "Johi Bodin" (1530 - 1956) الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من امريكا مرورا بإسبانيا[1].

وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب، وقد رأى "Henri Thornton" (1790 - 1815) بأن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الافراط في إصدار النقود الورقية ، وفي تلك الفترة نفسها قدم الانجليزي "David Recardau" (1872 - 1923) نظرية الكمية في صورتها الأولية وقد وصل إلى نفس النتائج التي وصل إليها الاقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام وكمية النقود[2].

مرت هذه النظرية بعد مراحل وكان (Iring Fisher) أول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية حيث تطرق فيشر إلى:

1. **سرعة تداول النقود**: أضاف فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية، حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن نتيجة لعملية البيع والشراء[3].
2. **مفهوم نظرية فيشر**: معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهي كالآتي:

$$PQ = MV$$

حيث:

M:كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

Q: حجم المعاملات.

P : المستوى العام للأسعار.

[1] - طلحة محمد، مرجع سبق ذكره ، ص18.

[2] - المرجع نفسه ، ص19.

[3] - ضياء مجيد الموسوي، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2008، ص83.

ركز فيشر في معادلته على فكرة ان الأشخاص يقومون بالطلب على النقود لتحقيق عدد من المبادلات أو المعاملات وتكون كمية النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار(Q P)، ولكن ليس هنا المقدار هو الكمية اللازمة في الاقتصاد، لأن كل وحدة نقد تسمح بتحقيق عدد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر وبالتالي يصبح لدينا كمية النقود اللازمة:

$$M = \frac{Q \ x \ P}{v}$$

لذلك يجب أن يكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الانفاق النقدي خلال نفس الفترة[1].

3- مدرسة كمبردج:

جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتمثل في إهمالها للطلب على النقود، حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود من جانب العرض فقط وأنه هو المحدد الأساسي لكمية النقود واعتبرت أيضا أن الطلب على النقود ثابت ومرتبط باحتياجات الأفراد، لهذه الأسباب أدخل الكلاسيك الجدد وظيفة أخرى للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا تتمثل في دورها كمخزن للقيمة، ومن هنا يخلق لدينا طلب آخر على النقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصدة النقدية السائلة، وهذا ما أسماه مارشال بالتفضيل النقدي[2].

- **التفضيل النقدي:**

يعتبر من أهم التعديلات التي جاءت بها نظرية كمبردج وقد عرف مارشال الطلب على النقود على إنه الكمية من القوة الشرائية التي يريد الأفراد لاحتفاظ بها في أي وقت وفي شكل سائل[3].

نحصل على معادلة كمبردج للطلب على النقود انطلاقا من معادلة فيشر للمعاملات: MV=PQ.

نقوم بتعويض حجم المبادلات Q بحجم الدخل الحقيقي في المعادل فنتحصل على:

$$MV=PY \longrightarrow M= py, \frac{1}{v}$$

[1]- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 114.

[2]- دحماني رابح، أثر **السياسة النقدية في التضخم في الجزائر** ،مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة ، 2018-2019، ص43.

[3]- زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 188.

نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمزK ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود عكسية». وتصبح معادلة نموذج كمبردج النهائية :

$$Md = pyk$$

حيث:

Md: الطلب على النقود؛

P : مستوى عام للأسعار؛

y :حجم الدخل الحقيقي.

k: نسبة التفصيل النقدي.

ثانيا: النظرية الكينزية

بعد الأزمة المالية 1929 وما نتج عنها من كساد السلع وتوقف الإنتاج 1929 حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة ، قدم كينز أفكار جديدة حيث يؤكد أن التغير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار والادخار حيث ان عندما يتساوى الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي وتستقر الأسعار وتصبح ثابتة، ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة ان يكون الادخار مساويا للاستثمار وهذا الاختلاف هو بدوره يعود التوازن بين الادخار والاستثمار، وهذا ما اسماه بالطلب الكلي، فاعتبر الكثير ان الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوى الإنتاج وحجم العمالة وبالتالي المستوى العام للأسعار ويتكون هذا الطلب على السلع الاستثمارية بالإضافة إلى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية[1].

نجد ان الفائدة عند كينز يلعب دورا هاما إلى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار ، الشكل التالي يوضح ذلك.

[1]– طلحة محمد ، مرجع سبق ذكرة ،ص21.

الشكل رقم (1-01): يوضح العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة

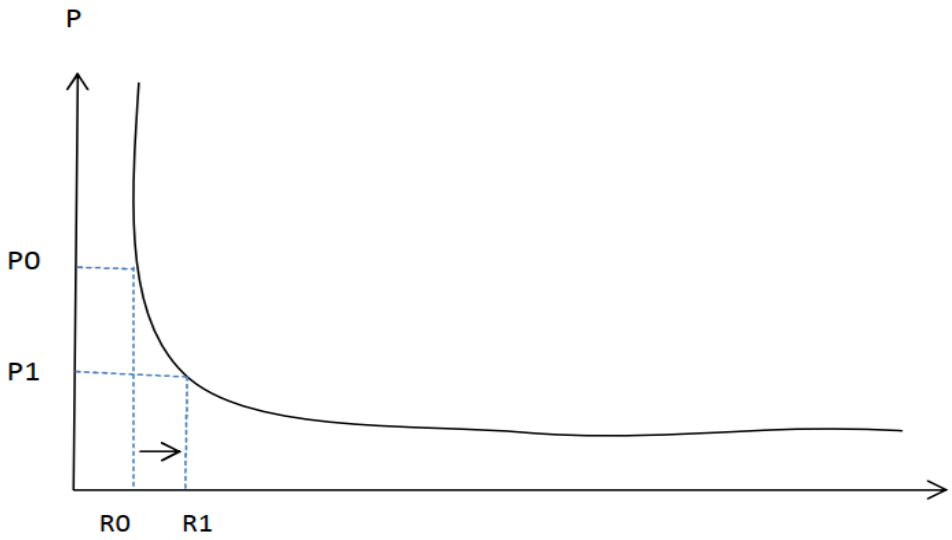

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات السياسات النقدية**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006، ص56.

وفي هذه الحالة نميز بين حالتين[1]:

- **الحالة الأولى**: إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة في هذه الحالة يلجأ المستثمرين إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الاقتراض من البنوك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة أسعارها وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، وينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي بدوره يشجع المستثمرين على رفع وزيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر وتستمر الأسعار في التضخم.
- **الحالة الثانية**: يحدث العكس عندما يكون سعر الفائدة مرتفع، مما يجعل المستثمر يقلل من استثماراته لتجنب الخسائر ويصبح الادخار أكبر من الاستثمار، وينتج عن هذا انخفاض في الطلب ونقص في الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

[1]- محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 129.

ثالثا: النظرية النقدية للمعاصرة

قدم فريدمان تعريفا للتضخم مشابها لتفسير النظرية الكمية ،حيث يشير إلى أن السبب الأساسي لظهور التضخم هو كمية النقود حيث اعتبر التضخم ظاهرة نقدية.

ومنه يمكن القول أن فريدمان أعاد أهمية السياسة النقدية من جديد ورفض وجود علاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور.

إذن بالنسبة للنقديين التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، وبما أن عرض النقود مستقل وهو متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية ،ذهب فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد[1].

والطلب على النقود لفريدمان: يخضع طلب النقود لفريدمان وفقا للمتغيرات التالية[2]:

أ: **الثروة الكلية**: التي تتمثل في العناصر الاقتصادية المختلفة وهي المحدد الرئيسي للطلب على النقود وتشمل كافة العناصر البشرية وقد ذكر فريدمان خمسة عناصر مكونة للثروة – النقود – الأصول النقدية أي السندات ذات الدخل الثابت – الأصول المالية أي لأسهم – الأصول الطبيعية أي رأس المال العيني – رأس المال البشري.

ب: **تكلفة الاحتفاظ بالنقود**: كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة التي يحصل منها على المنفعة، تحدد بالدخل الذي يعود من هذه الأصول.

ج: **ترتيب الأفضليات**: حيث ان العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائده بل هناك من يحكمه نتيجة اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات التي تفرض عليها بعض المرات اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك، وقام بإعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالآتي:

$$M = f(p, Rb, Re, \frac{1}{b}\ \frac{Dp}{Dt}, w, v$$

Rb:سندات، **Re** : أسهم، $\frac{1}{d}, \frac{Dp}{Dt}$: أصول طبيعية، **W**: رأس المال البشري، **V**: ترتيب الأفضليات،

[1] – محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2002، ص 83.

[2] – سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية للكتاب ، القاهرة، ط1، 1989، ص152.

الفرع الثالث: أسباب التضخم وآثاره ووسائل مكافحته

أولا: أسباب التضخم

من أهم ما يلي:

1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

هناك عدة عوامل تحفز وتشجع الطلب الكلي نحو الارتفاع هي نفسها التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الانفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار وأهم هذه العوامل نجد[1]:

أ)- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري :

إن زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل يعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل، ويكون التضخم ثمرة تلك الزيادة، لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب النقدي يطارد عرض ثابت من السلع والمنتجات في ظل مستوى كامل من التشغيل .

ب)- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

أن قيام البنوك بزيادة منح الائتمان و فتح الاعتمادات يؤدي إلى تزويد الاقتصاد بمبالغ نقدية كبيرة "خلق النقود"، وهذا قصد تحقيق أهداف تنموية معينة كتنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، وهنا نجد أنفسنا أمام توجهين: الأول يأخذنا إلى مجتمع وصل إلى حالة من الاستخدام الكلي الشامل ففتح الائتمان والاعتمادات لحساب المنتجين فيه لا يساعد على الوصول إلى مرحلة الرفاهية الإنتاجية، وإنما سيؤدي بالسوق إلى حالة اللاتوازن والخلل وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة إغراق السوق بكميات إضافية من الودائع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن حدوث التضخم، أما الجانب الثاني فيأخذنا إلى مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكلي.

وعليه فإن الزيادة في العرض النقدي كفيلة بتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومنه زيادة عرض السلع كمقابل للزيادة في النقود الأمر الذي يجعل مستوى الأسعار لا يتغير.

ج)- العجز في الموازنة :

يقصد بعجز الموازنة أو الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ، وما يميز سياسة عجز الميزانية أنها وسيلة متعمدة وينشأ عنها من آثار متوقعة ذلك أن الحكومة كثير ما تتعمد اللجوء إلى إحداث عجز في الميزانية في أوقات الشدة و لمعالجة الوضع الاقتصادي.

[1] - شهاب مجدي محمود، **إقتصاديات النقود والمال والمؤسسات النقدية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002، ص88 .

د)- تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من أهم الأسباب المنشئة للتضخم لما يترتب عن الحروب من نفقات عامة كبيرة وتداول نقدي واسع وتزايد الطلب الكلي الفعلي عما يقابله من ثروات وسلع مدنية وعسكرية وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2- التوقعات والأوضاع النفسية :

كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد أثر كبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم فتنبؤ الأفراد والمنتجين عند التنبؤ والتوقع بارتفاع الأسعار مستقبلا يزيد إقبالهم على شراء السلع والمنتجات في الوقت الراهن وهذا للتخلص من النقود التي ستنخفض قيمتها ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل فينتج عن ذلك ظهور التضخم[1].

3- التضخم الناشئ على نقص العرض:

إن اختلال التوازن بين العرض والطلب لا يعود دائما إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يعود إلى انخفاض المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله وذلك لأسباب كثيرة[2] :

أ)- الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل:

ترتفع الأسعار في الاقتصاد عند وصوله إلى أعلى مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج حتى يصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي.

ب)- عدم كفاية الجهاز الانتاجي :

أي عدم مرونة الجهاز الانتاجي في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المتزايد مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم.

ج)- النقص في رأس المال العيني:

إن النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل قد يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من الهوة بين النقد المتداول والمعروض من السلع والمنتجات فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه ظهور التضخم كمؤشر على وجود اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد يعبر عن نقص في العرض الانتاجي.

وفي الأخير يمكن القول أن التضخم ينشئ من خلال عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وعوامل تؤدي إلى انخفاض العرض الكلي.

[1]- شهاب مجدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]- أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص114 .

ثانيا : الآثار المترتبة عن التضخم

للتضخم آثار اقتصادية وآثار اجتماعية وفيما يلي نبرز أهم الآثار:

1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية أهمها[1]:

أ- إعادة توزيع الدخل الوطني:

بين طبقات المجتمع على نحو عشوائي ، وغالباً ما يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من هذا الأمر كالتجار ورجال الأعمـــال ، فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم في حين تتدهور الدخول الأخرى لشرائـــح واسعة من موظفي الحكومة والقطاع العام، وهو الخاسر الأكبر بسبب التضخم إذ تبقى دخولهم الثابتة أو تتغير ببطء شديد لا يتناسب مع الارتفاع الهائل في الأسعار.

ب- إعادة توزيع الثروة:

بين طبقات المجتمع عشوائياً فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة أو تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم إلى التآكل مع ارتفاع الأسعار، أما من يعمدون إلى الادخار في إشكال عينية أو حقيقيه كالأراضي فهؤلاء ينتفعون من أشكال الأسعار، وهذا ما يشجع الكثيرين على الاكتناز .

ج- التخلي عن العملة الوطنية:

واللجوء إلى عملة أجنبية أكثر ثباتاَ في قيمتها هو آمر ينعكس على سعر صرف العملة المحلية.

د- التأثير على ميزان المدفوعات: يلحق التضخم المتصاعد ضرراً بالغاً بميزان المدفوعات للدولة، وبالتالي باقتصادها كله ويتمثل ذلك بـ :

- تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ما ينجم عن ذلك من بطالة أو انخفاض في مستوى الدخل المحلي؛
- نتيجة لزيادة الطلب على السلع المستوردة انخفاض الطلب على السلع المحلية، يزداد العجز في ميزان المدفوعات الذي تتطلب مواجهته أما استنزاف احتياطات البلد من الذهب والعملات الأجنبية، أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، أو تصفية ما تملكه من أصول في الخارج.

[1] - عبيد حسان، **دور الساسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر(1990-2014)**، مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، 2018/2017، ص 75 .

2- الآثار الاجتماعية للتضخم: ومن أهمها[1]:

أ- ارتفاع القدرة الشرائية :أن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر أو قد يكون ارتفاع الأسعار ناجماً عن زيادة في كمية النقد تجعل التيار النقدي أكبر من التيار السلعي أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو عن وجود فائض في الطلب الكلي، وينعكس ارتفاع الأسعار سلباً عن القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والعاملين في القطاع العام، بحيث تتقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، وكلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم شراءها والحصول عليها بل قد يصل الأخر إلى الاقتصاد على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة .

ب- ارتفاع البطالة : البطالة من مشاكل المجتمعات الفقيرة وتسهم أيضا في تكريس التفاوت النسبي بين الناتج الإجمالي المحلي وبين معدلات كمية النقود المتداولة، إذ لا يحقق الاقتصاد في دولة تعاني من مشكلة البطالة أي معدلات نمو في حين تزدهر كميات النقود المتداولة يوما بعد الآخر، الأمر الذي يخفض قيمة النقود ويفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم .

ج- ازدياد معدلات الفقر: حيث أن التضخم يحدث تغيرات جذرية في البيئة الطبقية للمجتمع أي أنه يحدث استقطابا حادا لثنائية الفقر والغنى، إذ تتكدس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع وهم التجار والمستثمرون والمضاربون وغيرها، بينما تظل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش عند خط الفقر أو تحته وتنسحب الطبقة المتوسطة شيئاً فشيئاً لتنضم إلى الطبقة الفقيرة.

ثالثا:وسائل مكافحة التضخم

من أهم وسائل مكافحة التضخم وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية:

أ)- دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم: يتلخص دور السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي لمكافحة التضخم في امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن طريق التحكم في تكلفة الائتمان أو الإقراض، فوجود التضخم بشكل كبير في الاقتصاد يدفع البنك المركزي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق العام من بينها: الرفع من سعر إعادة الخصم الذي يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق النقدية وهذا من شأنه تخفيض الإنفاق الكلي نظرا لأن الاقتراض يصبح مكلف للأفراد فيؤجلون اتجاههم الاستثماري إلى غاية انخفاض أسعار الفائدة كما يؤثر في ميلهم للادخار، وإلى جانب سعر إعادة الخصم نجد أن تأثير البنوك تتأثر أيضا بعمليات السوق المفتوحة والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي التي قد يعمد البنك المركزي إلى رفعها لتخفيض قدرة

[1] - عبيد حسان، مرجع سبق ذكره، ص 76.

البنوك على منح القروض ومنه قدرتها على خلق الائتمان، مما يؤدي إلى امتصاص الفائض من العرض النقدي في الاقتصاد القومي[1].

ب)- دور السياسة المالية في مكافحة التضخم: رأينا أن السياسة النقدية تلعب دورا هاما في امتصاص العرض النقدي، ولكن هذا لا يعني أنها السياسة الوحيدة التي تستعمل لمكافحة التضخم فلا يمكن إهمال دور السياسة المالية في تحقيق ذلك من خلال تحريك أدواتها[2]:

- **السياسة الضريبية:** فالسياسة الضريبية التي تعد من أهم أدوات التوجيه المالي في الاقتصاد تؤثر تأثيرا مباشرا و ظاهرا على سلوك المستهلكين وتوجهاتهم الاتفاقية ومصدرا هاما لموارد الدولة، وعليه فزيادة حصيلة الدولة من الضرائب ستؤدي لا محال إلى امتصاص كمية معتبرة من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد.
- **سياسة الرقابة على الدين العام:** إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، أي تحويل الموارد المالية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام .
- **سياسة الإنفاق العام:** كما أن سياسة الإنفاق العام تعد واحدة من أهم الطرق المستعملة للحد من التضخم باعتبار السبب الأول في ظهوره يعود إلى إجمالي الإنفاق الفائض، وبالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التقليل من الضغوط التضخمية.

ويقصد بسياسة الإنفاق العام تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم، وذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة وعليه فإن تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده سوف يقضي ولو تدريجيا على عجز الميزانية ومنه التضخم.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس التضخم

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فإن المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة ولكنه ليس سببا لوجودها وإنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني.

ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود، وثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

[1]- سعيد هتهات، **دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة، الجزائر ،2006/2005،ص ص70-72.

[2]- طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

أولا : الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد والمشروعات ومختلف القطاعات

و لكن عموما يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهم مقياس في الفترات التضخمية وفيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية[1] :

"Laspyres أ . صيغة لاسبير "

الذي يمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة $\sum_{i=1}^{n} P_i Q_0$ على قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس $\sum_{i=1}^{n} P0\, Q0$ والصيغة الرياضية هي :

$$L = \frac{\sum_{i=1}^{n} PiQ0}{\sum_{i=1}^{n} poQ0} \times 100$$

حيث:

L: الرقم القياسي Laspyres

$\mathbf{P_i}$: سعر السلعة في سنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس.

Q_0 : كمية السلعة في سنة الأساس.

"PEACHE بـ صيغة باش "

الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس أي:

$$\boldsymbol{P = \frac{\sum_{i=1}^{n} PiQi}{\sum_{i=1}^{n} poQi} \times 100}$$

حيث:

P: الرقم القياسيPeache

Q_i: كمية السلعة في سنة المقارنة.

P_i:سعر السلعة في سنة المقارنة.

P_0:سعر السلعة في سنة الأساس.

[1]- صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، سلسلة دورية، العدد التاسع عشر، إصدارات جسر التنمية، الكويت، 2003، ص ص5-7.

ج.**صيغة فيشر "FICHER"**: هو المتوسط الهندسي لصيغة باش ولاسبير :$F = \sqrt{P \times L}$

حيث: FICHER: F، PEACHE : P ، LASPPYRES :L

ثانيا : الفجوات التضخمية

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية، وإن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين[1]، وإن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري ومن بين هذه المعايير[2]:

1- معيار فائض الطلب الكلي:

ويعرف كينز الفجوة التضخمية «بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية، أي أنه إذا لم يوافق الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب، وهذا الأخير يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويمكن قياس الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة و التي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية[3]:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y_r$$

حيث:

D_x: تمثل إجمالي فائض الطلب.

C_P: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار بالأسعار الجارية .

Y_r: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2.معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيوكلاسيكية، فإن هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخول أو الناتـــج القومي وأيضا إمكانيـــة تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وطبقا لهذه النظريـــة فإن

[1]- سامي سعيد الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص191-192.

[2]- نفس المرجع ، ص193.

[3]- وليد عمران، **دور السياسة في مكافحة التضخم** ، مذكرة ماستر ،جامعة أم البواقي ، الجزائر، 2014/2013، ص 66.

الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي وبالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معاملا للصفر[1].

3- معيار الافراط النقدي :

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة ،حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود، بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فإن نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل، مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية[2].

المطلب الثالث: واقع الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر

لقد عمدت الجزائر في السنوات الأخيرة لتحرير تجارتها الخارجية من خلال تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيف العوائق البيروقراطية والإدارية على المستثمرين بالاستثمار في القطاعات التي تتوفر فيها على مزايا نسبية لتحسين الإنتاج الوطني وتنويعه، وهذا ما ينعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية منها التضخم.

الفرع الأول : مراحل الانفتاح التجاري وأسبابه في الجزائر

لقد مرت عملية تحرير التجارة الخارجية بمراحل من خلال تقييد التجارة الخارجية وفرض قيود على الواردات من السلع ثم التحرير التدريجي للتبادل التجاري الدولي وكآخر مرحلة التحرير التام لهذه الأخيرة، وذلك يعود لأسباب خارجية متمثلة في انهيار أسعار النفط والتحولات الاقتصادية الدولية وأسباب داخلية متمثلة في ارتفاع معدل التضخم والعجز المالي وتفاقم الديون الخارجية .

أولا: مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر

على ضوء الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية، حيث برزت العديد من الإجراءات والقوانين التي أعدتها الحكومة والتي تعمل عليها متبعة في ذلك سياسة تدريجية من أجل تفادي الانعكاسات السلبية لهذه العملية الانتقالية الصعبة، نستطيع القول أن مراحل تحرير التجارة الخارجية مرت على مرحلتين:

[1] – وليد عمران، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] – سامي سعيد الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره ، ص193.

أ: مرحلة التحرير المقيد (التدريجي) للتجارة الخارجية خلال الفترة (1990-1993)

حيث تم في هذه الفترة سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير وفيما يلي أهم الإجراءات والنصوص[1]:

الإجراء الأول: يتمثل في سن القانون 90-04 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني: كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 199 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

الإجراء الثالث: كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/23، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات التمويل التجارة الخارجية،

ب: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية منذ 1994

وفي 2001، تم إصدار الأمر رقم 2/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية، تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا وتحدد نسبتها كما يلي[2]:

- الإعفاء وهو خاص بمنتجات الحبوب، ويخص بعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن؛
- معدل منخفض 5% ، يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛
- معدل 15% يخص كل المنتجات نصف مصنعة ومختلف السلع الوسيطية؛
- معدل أقصى 30% يحتوي كل المنتجات الاستهلاكية النهائية؛
- كما حدد تاريخ دخول التعريفة حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002 .

ثانيا: أسباب الانفتاح التجاري في الجزائر

من هم أسباب الانفتاح التجاري في الجزائر ما يلي[3]:

أ: الأسباب الخارجية

من بين أهم الأسباب الخارجية، نذكر ما يلي:

---

[1]- الصادق بوشناقة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007، ص ص 202-203.

[2] - وليد عابر، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، ص273.

[3]- عابر وليد، مرجع سبق ذكره، ص261.

- **التحولات الاقتصادية العالمية:** والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.
- **انهيار الاتحاد السوفياتي:** وذلك سنة 1989 وتوحيد الألمانيين سنة 1990، وقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصاديـــة بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبيرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.
- **الأزمة البترولية لسنة 1986:** وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لأن صادرات المحروقات فاقت نسبة 95% ومساهمتها في إيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية فاقت60% ، مما أحدث أزمة حقيقية نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث تراجعت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 ليصل إلى أقل من 4 دولار سنة 1986.

ب: الأسباب الداخلية

من هم أسباب الانفتاح التجاري في الجزائر ما يلي[1]:

– فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: عانى الميزان التجاري من عجز كبير بسبب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، كما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة على قطاع التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا في ترقية المبادلات التجارية، وبالتالي كان لابد من التحول إلى اقتصاد السوق؛

– تفاقم أزمة المديونية.

–**القيود الهيكلية:** ترتب عن نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986.

جملة من القيود الهيكلية التي تعتبر سبب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه القيود في[2]:

- عدم فعالية النظام الإنتاجي والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى نظام التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة؛
- ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير وكذا ضعف نسب الاستغلال الأمثل للإمكانيات الوطنية المتاحة؛
- ضعف نمط تسيير الاقتصاد مع وجود نظام أسعار إداري ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية؛
- ارتفاع معدل التضخم السبب يعود إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية؛
- العجز المستمر في الموازنة العامة.

[1] – عابر وليد، مرجع سبق ذكره ،ص ص261-262.

[2] – بوريس منى وخياط هبة، مرجع سبق ذكره ، ص54.

- **القيود الاجتماعية:** كانت لأزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، مع تراجع قيمة الدولار وتقليص حجم القروض الممنوحة للجزائر أدى إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، وكان له أثر كبير على ارتفاع معدلات البطالة وخلق مشاكل اجتماعية أخرى تتعلق بالسكن والصحة والتعليم.

الفرع الثاني: تطور الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر

للانفتاح التجاري دور مهم في تحفيز الإنتاج الوطني وتخفيض الأسعار ونقل التكنولوجيا والمهارات ولا تستطيع أي أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة، طبقت الجزائر التحرير التام للتجارة الخارجية سنة 1994 وما نجم عنه عدة امتيازات منها زيادة مبادلتها التجارية الدولية والاندماج في الاقتصاد الدولي وتخفيف من الضغوط التضخمية.

أولا: تطور الانفتاح التجاري في الجزائر

مرت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بعملية التحرير المقيد والتدريجي لها ومرحلة التحرير التام بعد سنة 1994 .

الشكل رقم (2-01) : تطور الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1970- 2020)

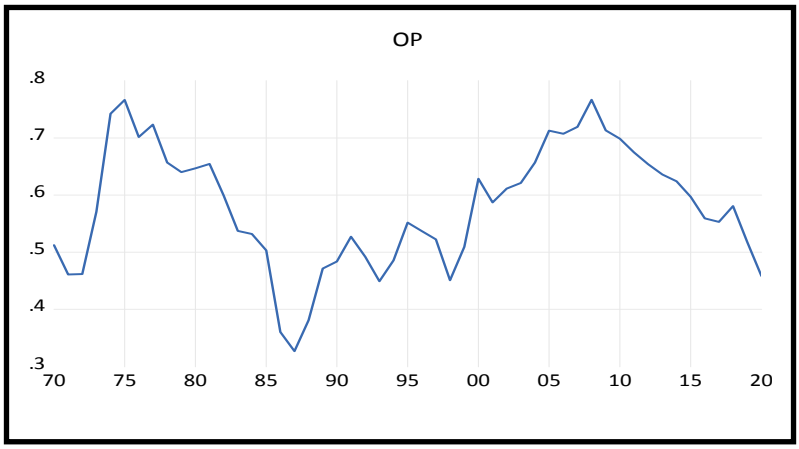

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

بملاحظة الشكل رقم (2-01) نجد أن مؤشر الانفتاح التجاري مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عرف تدبدب في الفترة (1970-1994) نتيجة التحرير التدريجي والمقيد للتجارة الخارجية وبسب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وأغلب مؤسسات التجارة الخارجية هي مؤسسات عمومية .

ففي مرحلة (1994- 2000)، حيث عرفت الجزائر في سنة 1994 التحرير التام للتجارة الخارجية والقيام ببرامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي، كما عرفت نسبة الانفتاح التجاري تطورا ضعيفا إلى غاية سنة 2001 ، أما في الفترة ما بين 2001-2008 ازدادت نسبته بدرجة كبيرة يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والنمو في الصادرات والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت أعلى قيمة له نسبة 74.68%.

أما خلال الفترة (2008-2018) فقد عرفت انخفاضا بسبب انخفاض صادرات المحروقات.

(2019-2020): انخفاض الانفتاح التجاري نتيجة للظروف الصحية للجزائر في ظل نقص التعاملات مع العالم الخارجي وانخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات المحروقات، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الواردات نتيجة الانقطاع العلاقات مع الدول المجاورة في ظل جائحة كورونا.

ثانيا: تطور التضخم في الجزائر

بعد الظروف التي مرت بها الجزائر ونتيجة لانخفاض اسعار البترول وعجزها على توفير السيولة لدفع الديون الخارجية ، لجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم الاتفاق على عدة قرارات منها :تحرير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ،وتخفيض معدل التضخم .

الشكل رقم (2-02) : تطور التضخم في الجزائر للفترة (1970-2020)

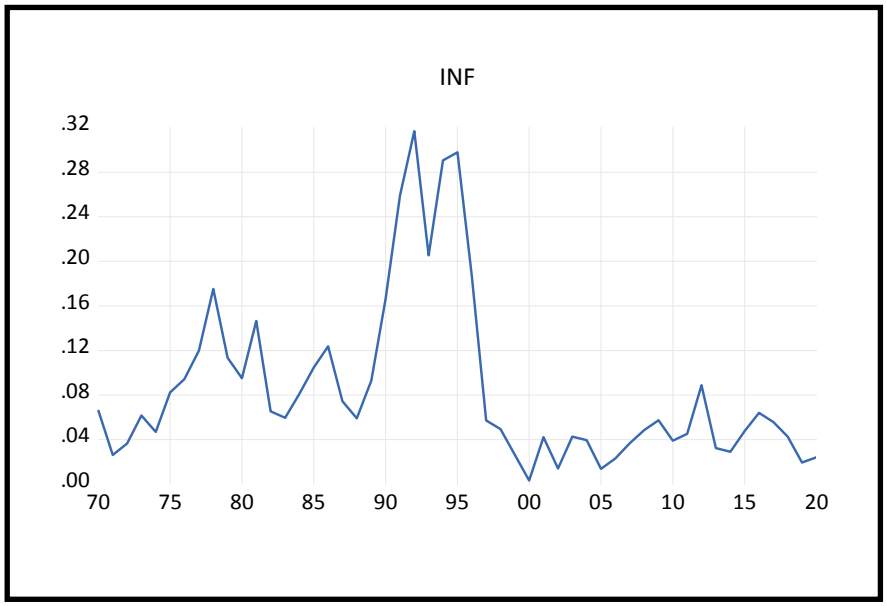

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

بملاحظة الشكل رقم (2-02) نجد أن معدلات التضخم عرفت تذبذب في الفترة (1970-1990) وتعود الأسباب إلى الارتفاع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، ،بالإضافة إلى سياسة التقييد

التدريجي للأسعار وتدخل الدولة في محاربة الاحتكار والمضاربة بالاعتماد على السلع المحلية وعدم الاعتماد على الخارج في التمويل بالسلع الاستهلاكية.

نجد أن معدلات التضخم عرفت في الفترة (1990-1996) ارتفاعا ملحوظا، وتعود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الكتلة النقدية نتيجة زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى سياسة التحرير التدريجي للأسعار، خاصة مع زيادة تكاليف الواردات وعدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الطلب

المحلي، وظهر هذا جليا خاصة بعد 1994 بعد التحرير التام للتجارة الخارجية.

وخلال الفترة (1996-2000) أخذ التضخم منحى من التراجع الملحوظ حتى وصلت إلى أقل نسبة خلال فترة الدراسة 0.003% سنة 2000 بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع ايرادات النفطية وتراجع في الإصدار النقدي وتحسن التبادلات التجاريـة الدولية بعد عملية التحرير سنة 1994 وزيادة الصادرات والواردات ومنافسة المنتجات الأجنبية للمنتجـات المحلية، وبالتالي انخفاض التدريجي للأسعار مما ينتج عنه انخفـاض الضغوط التضخمية.

وقد شهدت الفترة (2000-2004) ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم بداية من 2001، وتذبذب انخفاض المديونية الخارجية وتحسن ميزان الدفوعات والميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2004 ارتفاع تكاليف الواردات وزيادة الكتلة النقدية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وارتفاع الأجور وهكذا ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أما في الفترة (2005-2009) قد شهد ارتفاع ضئيل لنسبة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية خاصة منها الاستهلاكية وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

وقد شهدت الفترة (2010-2018) تدبدب في معدلات التضخم ويعود ذلك لعدة أسباب منها: انخفاض أسعار النفط في منتصف 2014 وانخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة تكاليف السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار .

أما في الفترة (2019-2020) في ظل جائحة كورونا انقطاع العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، فشهد ارتفاع التضخم نتيجة لانعدام منافسة المنتجات الأجنبية للسلع المحلية وبالتالي ظهور الاحتكار والمضاربة وهذا ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

المطلب الرابع : أثر الانفتاح التجاري على التضخم

في هذا المطلب نتطرق إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم من خلال ثلاث مؤشرات تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

الفرع الأول: تأثير تحرير التجارة الخارجية على التضخم

إن تحرير التجارة الخارجية بين الدول عن طريق إزالة القيود والجوائز المفروضة على تبادل المعارف والمنتجات عبر مختلف الحدود والمناطق وهذا ما يسمى بالعولمة الاقتصادية يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية ويحد من الفقر .

وللانفتاح التجاري فوائد من خلال زيادة المنافسة والكفاءة والابتكار والاستحواذ على التكنولوجيا الجديدة وتوسيع الفرص الاستثمارية من خلال توسيع حجم السوق وتعزيز تأثير انتشار المعرفة وبالتالي زيادة الإنتاجية وتخفيض معدلات التضخم[1].

وقد ساهمت التجارة الخارجية في تحويل العالم إلى قرية واحدة من خلال التكاملات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولما لها من فوائد في تحسين الدخل وإعادة توزيعه، بالإضافة إلى توفير العديد من الفرص والخيارات وتعزيز القدرات التقنية وتحفيز الأفراد على الاستثمار مما ينعكس على المستوى العام للأسعار وعلى التنمية الاقتصادية ككل.

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم :

يؤدي الانفتاح التجاري إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يمكن أن يحفز نمو الإنتاج، وبالتالي يخفض الضغط عن مستوى السعر ويعتبر أداة لمكافحة الاحتكار وهو وسيلة لانتقال التكنولوجيا والمهارات الإدارية والأفكار بين الدول ويساعد على تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى آثارها الكبيرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم .

فارتفاع التضخم يرتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية مثل الفقر وعجز في ميزان المدفوعات، البطالة، والاكتناز ويكون عائقا أمام التخطيط الاقتصادي والحاق الضرر بالاقتصاد، وإن الحفاظ على الاستقرار النقدي غير التضخمي أمر لا مفر منه ليس فقط لدعم الاستقرار الاقتصادي[2].

ويؤدي تزايد الانفتاح التجاري إلى تخفيض التضخم عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة المنافسة المحلية إلى نمو الإنتاجية المحلية دون ارتفاع في الأسعار.

[1] – خالد ابراهيم سيد أحمد وآخرون، **أثر الإنفتاح التجاري على التضخم في الإقتصاد المصري**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد41، العدد3، ص ص 230-231.

[2] -Kalsoom Fatima, Zareene youcef, **An Analysis of relationship between inflation and trade openness,** Interdicplany journal of contemporary Research in bussniss, Vol5 ,N°3, 2013, pp215-229.

أربع قنوات يمكن تزايد الانفتاح التجاري **GROSSMAN AND HALPMAN2015** ، وقد حدد إلى تزايد الإنتاجية المتمثلة في:نقل المعرفة التقنية، زيادة المنافسة بين الشركات، الابتكارات الناجحة، بالإضافة الى الابتكارات الناجحة[1].

الفرع الثالث: تأثير سعر الصرف على التضخم

يلعب الانفتاح التجاري دور المكبح للتضخم في الاقتصاديات أكثر انفتاحا لفقدان الأدوات المالية والنقدية سيطرتها على التضخم، في حين تصبح تقلبات أسعار الصرف أكثر تأثير على المستوى العام للأسعار، كما أثبت عدة نظريات أن معدلات التضخم تكون منخفضة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

التغير في سعر الصرف أحد العوامل المؤثرة على معدل التضخم، فارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤثر على المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد من خلال تأثيره على كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع أن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، وهذا يقلل من الطلب الكلي بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي يتأثر مستوى العرض الكلي وينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار المنتجة محليا[2].

[1] - Grossmen Gene ,Elhnan Helpmen ,**Globalization and grouth** ,The American Economie Review,vol105 ,N°5, 2015, pp104-104.

[2] – عمير شلوفي وآخرون، **أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية (1980–2018)**، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 10 ،العدد 03، 2021.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

في هذا المبحث نتطرق إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع من خلال الدراسات العربية والدراسات الأجنبية بالإضافة إلى القيمة المضافة للدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

هذا المطلب نتطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية التي عالجت التضخم والانفتاح التجاري:

1- دراسة شريفي خيرة وآخرون بعنوان: **"أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر"**، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 04، العدد 08، 2018.

تمثلت الإشكالية الدراسة في: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على معدلات التضخم في الجزائر؟

وتمثلت أهداف الدراسة.

وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر وذلك من خلال التحقق من مدى صحة الفرضية أن انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية سنوية والتي تغطي الفترة 1990-2016.

وكانت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائيا بين الانفتاح التجاري والتضخم في الأجل الطويل وهو مطابق لفرضية Romer(1993) ،نتيجة زيادة المنافسة وتشجيع الابتكارات وتدفق رؤوس الأموال لأجنبية بالإضافة الى توفير مدخلات وسلع نهائية بتكلفة منخفضة وهو ما يدفع بالأسعار للانخفاض

ومن أهم التوصيات:

- ضرورة اكتساب التكنولوجيا الجديدة وتوسيع حجم السوق وتوفير مدخلات وسلع نهائية ذات تكلفة منخفضة وهذا ما يدفع بمستويات الأسعار إلى الأسفل؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية.

2-دراسة خالد ابراهيم سيد أحمد وآخرون، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم: اختبار تحقق فرضية Romer في الاقتصاد المصري** ،المجلة العلمية التجارة والتمويل ،المجلد41 ، العدد 3، 2021.

تمثلت الإشكالية الدراسة في: ما مدى تحقيق فرضية **Romer** في علاقة الانفتاح التجاري و التضخم في الاقتصاد المصري خلال القترة (1977-2018)؟

وهدفت الدراسة إلى البحث عن مدى تحقيق فرضية **Romer** في الاقتصاد المصري من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم من حيث كونها عكسية أم طردية وذلك باستخدام بيانات للفترة (1918-1977).

وكانت النتائج عدم تحقيق فرضية **Romer** في الاقتصاد المصري، حيث أن العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري ومعدل التضخم، وأن الزيادة في الانفتاح التجاري يترتب عليها الزيادة في معدلات التضخم في الاقتصاد المصري ،وهذا راجع إلى اعتماد هذا الأخير على الواردات في تغطية جزء من الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج وهذا ما ينعكس على ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع معدل التضخم المحلي .

ومن أهم التوصيات:

– الحدر من اتخاذ قرارات التي تزيد من درجة الانفتاح التجاري ودراسة ما قد ينحم عليها من تأثير على معدلات التضخم؛

– تجنب التخفيض الكبير لقيمة العملة المحلية لما يحمل في طياته الضغوط التضخمية بالإضافة إلى تفاقم في أزمة المديونية؛

– التأكيد على العمل لتحفيز النمو الاقتصادي لعلاج معظم المشكلات الاقتصادية على المستوى الكلي أهمها البطالة والتضخم.

3– دراسة سماح عبد الجبار يونس وآخرون، **الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على معدلات التضخم – تركيا نموذجا** ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،المجلد 02 ، العدد 06، 2021.

وتمثلت اشكالية الدراسة ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي بشقيه (التجاري والمالي)في التخفيف من معدلات التضخم في تركيا ؟

وهدفت الدراسة إلى بيان تأثير الانفتاح التجاري بشقيه (التجاري والمالي) في التخفيف من معدلات التضخم في تركيا خلال الفترة (1990-2019) باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

وكانت النتائج :

– أن هناك تأثيرات عكسية للانفتاح التجاري على التضخم في الاقتصاد التركي، مما يخفف من الضغوط على السياسة النقدية التركية.وهذا ما يثبت مساندتها لفرضية Romer (1993)؛

– ووجود تأثيرات عكسية للانفتاح المالي على التضخم، إذ أن تحرير حساب راس المال وتحقيق المزيد من الاندماج في سوق رأس المال الدولي يخفف من مشكلة التضخم في تركيا.

ومن أهم التوصيات:

– على تركيا تحقيق المزيد من الانفتاح سواء كان (المالي أو التجاري)، وازالة كافة العقبات التي من الممكن أن تزيد المكاسب الذي يحققها الاقتصاد التركي؛

– توجيه سياسات الاقتصاد الكلي سواءا كانت نقدية أو مالية لمنع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في تركيا ؛

– على متخذي القرار (البنك المركزي) من تقليل من التقلبات المفرطة للعملة المحلية (الليرة التركية) الذي من شأنه أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية لدعم التنوع في الانتاج ؛

– تجنب التخفيض الكبير لقيمة العملة المحلية لما يحمل في طياته الضغوط التضخمية بالإضافة إلى تفاقم في أزمة المديونية؛

– التأكيد على العمل لتحفيز النمو الاقتصادي لعلاج معظم المشكلات الاقتصادية على المستوى الكلي أهمها البطالة والتضخم.

4- بن البار امحمد وآخرون ، **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة الاحياء ،المجلد 21، العدد29 ،2021.

وتمثلت اشكالية الدراسة : ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر ؟

وهدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعر البترول على معدل التضخم في الجزائر، باتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان الأثر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية سنوية والتي تغطي الفترة (1990-2017).

وكانت نتائج الدراسة: وجود تأثير سلبي لتقلبات اسعار البترول على التضخم في الأجل الطويل والقصير ،وذلك بالاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية ،وفي ظل ارتفاع اسعار البترول تواصل الدولة سياسة الدعم للرفع من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض الأسعار ومنه انخفاض الضغوط التضخمية .

ومن أهم التوصيات:

– العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد الكلي على المداخيل النفطية ؛

– على السلطات النقدية تفادي اللجوء المتكرر لتخفيض قيمة العملة المحلية؛

– على السلطات النقدية العمل على تقليل من الاصدار النقدي.

5-برياطي حسين وآخرون ، **الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر** ، مجلة المالية والأسواق ،، المجلد 04، العدد08 ،2018.

وتمثلت اشكالية الدراسة هل درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تساهم في ترقية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة سياسات الانفتاح التجاري المنتهجة من طرف الجزائر في تطوير الصادرات غير النفطية باستخدام سلاسل زمنية تغطي الفترة من سنة 1990 إلى 2016، وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف استخراج مساهمة الانفتاح التجاري في ترقية وتطوير الصادرات غير النفطية .

وكانت نتائج الدراسة: وجود علاقة إيجابية بين الصادرات غير النفطية والانفتاح التجاري في حين لم يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على الصادرات غير النفطية على المدى الطويل.

ومن أهم التوصيات: العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية وإنشاء المنطقة الحرة ، تخفيض القيود الجمركية ،الاستثمار الأجنبي المباشر ، الخوصصة ، والسياسة الجبائية .

6- خروف منير وآخرون ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2017** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ،العدد 09 ،2020.

وتمثلت اشكالية الدراسة : ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

وهدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان التغير في التضخم في الجزائر يرجع إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم يعود إلى عوامل أخرى .

وكانت نتائج الدراسة: أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف جدا على معدل التضخم ولا يكاد يذكر ، بل يتعداه أن يكون الأثر غير معنوي ،أي أن ارتفاع معدل التضخم في الجزائر يرجع إلى عوامل داخلية متعددة (برامج الإنعاش الاقتصادي مثلا).

ومن أهم التوصيات:

- على الدولة الجزائرية تغيير هيكلها الاقتصادي وجعل القطاع الإنتاجي القاعدة الأساسية التي تسند اليها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال دعم المشروعات الناشئة في محال الإنتاج والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية وسن قوانين لحماية المنتج المحلي؛
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على العنصر البشري كأساس لتحقيق التنمية والعمل على تأهيله وتدريبه للاستفادة من خبراته وكفاءته؛
- تفعيل نظام الرقابة وقمع الغش بهدف التقليل من ارتفاع الأسعار التي تعتبر الأساس في ارتفاع معدلات التضخم والتقليل من القدرة الشرائية للوحدة النقدية.

7- عمر شلوفي **وآخرون، أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1980-2018)**، مجلة التنظيم والعمل المجلد 10، العدد03 ،2021.

وتمثلت إشكالية الدراسة: ما هي طبيعة تأثير سعر الصرف الحقيقي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018؟

وهدفت الدراسة إلى تبيان أثر سعر الصرف على التضخم وما مدى قدرته على امتصاص الصدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2018).

وكانت نتائج الدراسة: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بن سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل وغياب هذه العلاقة في الأجل القصير .

ومن أهم التوصيات:

- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني من أجل زيادة مصادر الدخل خارج المحروقات؛
- على السلطات النقدية تفادي اللجوء المتكرر لتخفيض قيمة العملة المحلية ؛
- على السلطات النقدية العمل على تقليل الهوة بين التضخم المحلي والتضخم الأجنبي بعمل ممهل ممتص للصدمات الخارجية في شاكلة سعر الصرف .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا المطلب نتطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية التي عالجت التضخم والانفتاح التجاري:

1. Chibvalo Zombe & Al , **Investigating the Causal Relationship between Inflation and Trade Openness using Toda–Yamamoto Approach: Evidence from Zambia**, Vol8,N°6,2017

مقال في مجلة العلوم الاجتماعية والمتوسطية – جامعة زامبيا، لمجلد 8،العدد 06، 2017. **بعنوان التحقيق في العلاقة السببية بين التضخم والانفتاح التجاري في زامبيا.**

وتمثلت اشكالية الدراسة في: ما هي العلاقة السببية بين التضخم والانفتاح التجاري في زامبيا؟

وهدفت الدراسة: إلى التحقق في العلاقة النسبية بين التضخم والانفتاح التجاري في زامبيا لماله من دور في تشجيع تنويع الصادرات والوصول إلى المنتجات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الحديثة وتزيد من عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين وتزيد الانتاج المحلي.

وتمثلت نتائج الدراسة في:

- نجد للانفتاح التجاري تأثير ايجابي كبير على التضخم وترفض فرضية Romer، لأن زامبيا اقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على واردات من السلع الاستهلاكية من العالم الخارجي ، حيث أن الانفتاح التجاري ينتج عنه مشاكل داخلية نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية فتزيد الضغوط التضخمية.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة في زامبيا لصانعي السياسة النقدية بعد اعتماد استهداف التضخم كإطار لصناعة السياسة النقدية.

ومن أهم التوصيات:

- الحذر من تقلبات أسعار الواردات في الأسواق الدولية ولاسيما شركاء زامبيا التجاريين، وهذا يعني أنه في أوقات التي يكون فيها مستوى الأسعار الواردات مرتفعا لابد على البنك يتوقع تضخما مرتفعا، وأن يحمي مستوى السعر المحلي من الارتفاع من خلال سياسة نقدية انكماشية.

2-Musibau Adetunji Babatunde ,Trade Openness and Inflation in Nigeria: A Nonlinear ARDL Analysis ,vol8,no24,2017

مقال في مجلة الاقتصاد والنمو- جامعة نيجيريا ، المجلد 08، العدد24 ،**بعنوان الانفتاح التجاري والتضخم في نيجيريا** .

تمثلت اشكالية الدراسة : ما هي العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في نيجيريا في الفترة (1980-2015)؟

هدفت الدراسة إلى: معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم في نيجيريا بين 1980 و2015، بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (NARDL)،

النتائـــــج:

- أن هناك علاقة ذات دلالة ايجابية في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والتضخم وعلاقة سلبية في المدى القصير؛
- في حالة اقتصاد أكثر انفتاحا تكون الصادرات أكثر قيمة وارتفاع المستوى العام للأسعار مع زيادة الكتلة النقدية وزيادة التضخم في الأجل القصير وعلى العكس في المدى الطويل اقتصاد أكثر انفتاحا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تحسين السياسات الدولة في مجال الاستثمار وتركيز الابتكارات ونقل التكنولوجيا؛
- نيجيريا تعد بلد يعتمد على اقتصاد البترول وتبحث على تغيير المستوى العام للأسعار لأن اقتصادها مرتبط بأسعار البترول في الأسواق الخارجية وهذه لها علاقة بالتجارة الداخلية ومستوى الأسعار المحلي.

التوصيـــات:

- تنويع اقتصادها بالاعتماد على قطاعات أخرى صناعية وتحسين السياسات الضريبية؛
- للانفتاح التجاري أثر ايجابي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة العملة الأجنبية؛
- للانفتاح التجاري أثر إيجابي من خلال تدفق التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي.

3- Tahir Mukhtar and al,**Is Trade Openness inflationary In Developing Economies ;An Asmatric ANALYSIS For Pakistan** ,vol57,n°01,2019

مقال في مجلة الاقتصاد الباكستاني، المجلد 57،العدد 01، 2019، **بعنوان: هل يعد الانفتاح التجاري تضخما في الاقتصاديات في طريق النمو حالة باكستان.**

تمثلت اشكالية الدراسة: هل يعد الانفتاح التجاري تضخما في اقتصاديات النامية حالة باكستان؟

وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين التضخم والانفتاح التجاري لباكستان للفترة الزمنية من 1972 إلى 2016 ، بتطبيق تقنية الارتداد ذاتي غير خطي (NARDL).

وكانت نتائج الدراسة :

أن كلا المتغيرين مرتبطان بشكل متماثل وإيجابي مع بعضها البعض على المدى الطويل.

ومع ذلك، تبدو علاقتهم غير متكافئة وإيجابية على المدى القصير .بشكل عام ، تُبطل هذه الدراسة اقتراح رومر (1993) بأن التضخم يميل إلى الانخفاض مع زيادة الانفتاح التجاري.

ومن أهم توصيات :

تكييف السياسات المالية والنقدية والتجارية لاستقرار الأسعار مع المحافظة على درجة من التحرر التجاري للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها التضخم في باكستان.

4-Fernando Marques Mansila And Al Openness Dynamic In Brazil, vol57,n°01,2019

مقال في المجلة الاقتصادية – جامعة كيرا ، المجلد 40،العدد 3، 2020، **بعنوان:" الانفتاح التجاري وديناميكية التضخم في البرازيل"**.

وتمثلت اشكالية الدراسة: كيف يؤثر الانفتاح التجاري على ديناميكية التضخم في البرازيل ؟

وهدفت الدراسة إلى معرفة إذا ما كانت المستويات المتميزة للانفتاح التجاري لها تأثيرات غير متكافئة على ديناميكية التضخم في البرازيل خلال الفترة 2002-2017، لهذا الغرض تم استخدام نموذج منحنى كنيز فيليبس هجين غير خطي (HNKPC) مع تمرير سعر الصرف ، والانفتاح التجاري كمتغير حد أدنى.

وكانت نتائج الدراسة : إلى أنه في ظل نظام الانفتاح التجاري الأكبر ، يكون تأثير التوقعات التضخمية أكبر ، في المقابل في ظل نظام الانفتاح الأقل ، يكون تأثير التوقعات التضخمية أقل ، تميل زيادة الانفتاح التجاري والمنافسة الشديدة إلى مواءمة استراتيجيات تحديد الأسعار للشركات وزيادة صلابتها. في ظل هذه الظروف ، تميل الديناميكية التضخمية إلى أن تكون أكثر استشرافية وأقل عرضة للتحركات الدورية للنشاط الاقتصادي.

ومن أهم التوصيات: أنه ينبغي بذل الجهود لزيادة اندماج البرازيل في التجارة العالمية ، لأن الاقتصاد البرازيلي مغلقًا نسبيًا أمام التجارة الخارجية ،حيث إن الديناميكية التضخمية في هذا السيناريو أقل تأثراً بالتغيرات الدورية في النشاط الاقتصادي ، وهي أقل خمولا ،

5- Tomader Gaber and al, The Asymmetric Impact Of Trade Opennes On Inflation In Suden**,vol10,n°12,2020**

مقال في المجلة الاقتصادية والمالية الأسيوية– جامعة العربية السعودية ، المجلد 10، العدد 12،2020، **بعنوان: "أثر الانفتاح التجاري على التضخم في السودان"**.

وتمثلت اشكالية الدراسة: كيف يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في السودان ؟

وهدفت الدراسة إلى البحث عن التأثير غير المتكافئ للانفتاح على التضخم في السودان من 1970 إلى 2018، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المطبقة في السودان لأنها استخدمت مؤشر عولمة التجارة لقياس الانفتاح التجاري بدلاً من المؤشر التقليدي. تم جمع البيانات من بنك السودان المركزي والموقع الإلكتروني لمعهد الاقتصاد السويسري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لفحص التأثير غير المتكافئ للانفتاح على التضخم في السودان.

وكانت نتائج الدراسة: أن الصدمات الإيجابية في الانفتاح التجاري على المديين القصير والطويل أدت إلى زيادة معدل التضخم. في حين أن الصدمات السلبية في الانفتاح التجاري على المدى القصير أدت إلى انخفاض معدل التضخم. إذ يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة عملية التبادل التجاري الأجنبي، وفي المقابل يتم إصدار العملة المحلية مقابل الطلب ، مما يخلق استقرارًا زائفًا على المدى القصير. على العكس من ذلك، فإن السك على المدى الطويل يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ، ومع ذلك، فإن الصدمات السلبية في الانفتاح التجاري على المدى الطويل لم يكن لها تأثير على معدل التضخم.

ومن أهم التوصيات :

ضرورة إجراء مزيد من البحث للتحقيق في ما إذا كان هناك أي تغيير في العلاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم نتيجة للتغيرات في المتغيرات الأخرى على المدى القصير والطويل، على صانعي السياسات في السودان تنفيذ المزيد من السياسات التي تدعم الانفتاح التجاري وتسيطر على التضخم وتركز على الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي والتصدير لخفض معدل التضخم .

6- Mohemmed Fahad Khan Israr, **Trade Openness And Inflation In Bakisten**,.2017

مقال في كلية الاقتصاد –جامعة ايفورا ، المجلد10، العدد 12، 2020، **بعنوان: " الانفتاح التجاري والتضخم في باكستان** .

وتمثلت إشكالية الدراسة: كيف يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم للاقتصاد الباكستاني للفترة (1973-2015) ؟

وهدفت الدراسة إلى البحث عن تأثير الانفتاح على معدلات التضخم في باكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة من 1973 إلى 2015. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

وكانت نتائج الدراسة :

- تظهر تقديرات التكامل المشترك على المدى الطويل أن الانفتاح له تأثير إيجابي كبير على التضخم إلى جانب متغيرات أخرى مثل سعر الصرف وعرض النقود والإنفاق الحكومي وأسعار الاستيراد ، كما أن نمو الناتج والانفتاح المالي لهما تأثير كبير على التضخم على المدى الطويل؛

- تظهر تقديرات المدى القصير فقط أن معامل الإنفاق الحكومي يبدو مهمًا وله تأثير سلبي على التضخم، وتتماشى النتائج مع معايير التمويل الدولية باستثناء سعر الصرف والإنفاق الحكومي والانفتاح المالي.

ومن أهم التوصيات: ضرورة دراسة التغيرات على السياسات النقدية المحلية :عرض النقود، نسبة الفائدة، الإنفاق الحكومي التي تؤثر على التضخم والتركيز على التحليل الكمي للسياسات النقدية والمالية التي تساهم في قياس تأثير التضخم على مستوى الاقتصاد الباكستاني. في هذا المطلب نتطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية التي عالجت التضخم والانفتاح التجاري:

7- Farah Elias et autre Isra and al **,Economic Diversification And Trade Openness In Algeria**,.2017

مقال في مجلة وسط وشرق افريقيا ،المجلد 20، العدد 01، 2018.، **بعنوان: " التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر**

تمثلت اشكالية الدراسة: ما دور الانفتاح التجاري في تنويع الاقتصاد الجزائري؟

وهدفت الدراسة إلى شرح تحليليا لدور الانفتاح التجاري في تنويع الاقتصاد الجزائري كواحدة من الدول المصدرة للنفط ودور الاستثمار الأجنبي في تنويع الصادرات وسياسة الدولة في مجال الاستثمار للتأقلم مع التغيرات الحاصلة في سوق النفط، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة (1985-2015).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يرتبط الانفتاح التجاري بعلاقة سلبية مع تنويع الصادرات في الجزائر لأن أغلب الصادرات الجزائرية 95% قطاع المحروقات؛
- تشكل الواردات الجزائرية من المنتجات الصينية أحد المنتجات التي تنافس المنتجات المحلية وتعيق تطور الانتاج الوطني؛
- لم تكن للاستثمار الأجنبي أي تأثير على تنويع الصادرات وتفسير ذلك بمعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض 0.02% والسياسة الخارجية غير جذابة للأجانب قاعدة الشراكة (49-51).

ومن أهم التوصيات:

- ضرورة ربط الجزائر لسياسة التجارة الخارجية بالاستثمار المحلي من أجل زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز النمو الاقتصادي؛
- معالجة المشاكل التي تؤثر على تنويع الاقتصاد في الجزائر غير مشاكل الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية أهمها: سياسة سعر الصرف، النظام المصرفي والحوكمة والفساد؛
- ضرورة تنويع الصادرات لمواجهة التقلبات التي تحدث في قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا .

الفرع الأول : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية

يمكن تلخيص أهم نقاط المقارنة بين الدراسة الحالية والدارسات العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-01): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر باستخدام ARDL	**المتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي **مجتمع الدراسة** :الجزائر	**فترة الدراسة** :1990-2016 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة.
الدراسة الحالية مع دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم: اختبار تحقق فرضية Romer في الاقتصاد المصري	**االمتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**فترة الدراسة** :1977-2018 **مجتمع الدراسة** : مصر اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة و نتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على معدلات التضخم – تركيا نموذجا	**المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**االمتغير المستقل** : الانفتاح الاقتصادي **فترة الدراسة** :1990-2019 **أداة الدراسة** :المربعات الصغرى مجتمع الدراسة :تركيا اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة و نتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة ا تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر	**المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي **مجتمع الدراسة** :الجزائر	**المتغير التابع** : تقلبات أسعار البترول **فترة الدراسة** :1990-2017 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة و نتائج الدراسة

الدراسة الحالية مع دراسة الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر	**المتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي مجتمع الدراسة :الجزائر	**المتغير التابع : الصادرات غير النفطية** **فترة الدراسة** :1990-2016 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر	**المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي **مجتمع الدراسة** :الجزائر	**المتغير المستقل** : الاستثمار الأجنبي المباشر **فترة الدراسة** :2000-2017 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر	**المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي **مجتمع الدراسة** :الجزائر	**المتغير المستقل** : سعر الصرف **فترة الدراسة** :1980-2018 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

يمكن تلخيص أهم نقاط المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية في الجدول التالي

الجدول رقم (1-02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدارسات الأجنبية

الدراسة الحالية مع دراسة التحقيق في العلاقة السببية بين التضخم والانفتاح التجاري باستخدام Toda Yamamaro في زامبيا	**المتغير المستقل : الانفتاح التجاري** **المتغير التابع: التضخم** **منهج الدراسة :الوصفي والقياسي** **نوع الدراسة : دراسة قياسية** **مجتمع الدراسة :الجزائر**	**مجتمع الدراسة :زامبيا** **تاريخ الدراسة :2017** **أداة الدراسة : NARDL** **اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة**
الدراسة الحالية مع دراسة الانفتاح التجاري والتضخم في نيجيريا	**المتغير المستقل**: الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **منهج الدراسة** :الوصفي والقياسي **نوع الدراسة** : دراسة قياسية	**مجتمع الدراسة** :نيجيريا **تاريخ الدراسة** :2017 **أداة الدراسة : NARDL** اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة

الدراسة الحالية مع دراسة هل يعد الانفتاح التجاري تضخما على الاقتصاديات النامية حالة باكستان	**المتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**مجتمع الدراسة** :باكستان **تاريخ الدراسة** :2019 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة و نتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة الانفتاح التجاري وديناميكية التضخم في البرازيل.	**المتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**مجتمع الدراسة** :البرازيل **تاريخ الدراسة** :2020 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في السودان	المتغير المستقل : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**مجتمع الدراسة** :السودان **تاريخ الدراسة** :2020 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة و نتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة الانفتاح التجاري و التضخم في باكستان	**المتغير المستقل** : الانفتاح التجاري **المتغير التابع** : التضخم **أداة الدراسة** :ARDL **منهج الدراسة** : القياسي	**مجتمع الدراسة** : باكستان **تاريخ الدراسة** : 2017 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر	**مجتمع الدراسة** : الجزائر **أداة الدراسة** :المربعات الصغرى **منهج الدراسة** : القياسي	**المتغير المستقل** : التنويع الاقتصادي **المتغير التابع** : الانفتاح التجاري **تاريخ الدراسة** : 1985-2015 اختلاف في اشكالية الدراسة وأهداف الدراسة ونتائج الدراسة

خلاصة الفصل:

ركزنا في هذا الفصل على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالانفتاح التجاري والتضخم، وتوصلنا للأهمية الكبيرة له في جلب الاستثمارات الأجنبية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين المزايا النسبية للدول والقدرة على المنافسة الدولية، مما حتم على أغلب الدول تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية لمواجهة التحديات الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بإقامة تكتلات اقتصادية ومناطق التجارة حرة.

كما أشارت أغلب الدراسات أن الاقتصاديات المغلقة تميل لارتفاع التضخم والعكس أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تميل لانخفاض التضخم، وذلك من خلال زيادة المنافسة والإنتاجية المحلية ونقل المعرفة التقنية والتكنولوجيا من جهة وتحسين التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى

الفصل الثاني:

أثر الانفتاح التجاري على التضخم

دراسة قياسية

تمهيد:

يعتبر التضخم من المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما له من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى التوازنات الداخلية والخارجية، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكلة التضخم باعتباره ظاهرة تنتج عن تفاعل مجموعة من العوامل المحلية والخارجية منها: تقلبات أسعار الصرف، الاعتماد على الخارج في سد مجموعة من الحاجات للسلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية وغيرها، مما يجعل الأسعار المحلية تتأثر بذلك.

ونتيجة للصدمات الاقتصادية والنقدية التي عرفها الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار البترول وجائحة كورونا في الفترة الأخيرة، أدى بالجزائر للبحث عن أنجع السياسيات للحد من الآثار التضخمية منها: نجد سياسة الانفتاح التجاري الذي يعني تحرير التجارة الخارجية، إقامة التكتلات والتحالفات التجارية مع الدول العربية والأجنبية لتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات من جهة وتخفيض الأسعار المحلية والضغوط التضخمية من جهة أخرى

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

في هذا المبحث نتطرق إلى الطريقة والأدوات من خلال منهجية الدراسة ونموذج الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصادرها.

المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة

لدراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر ،تستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري تغطي الفترة الممتدة من (1970 - 2020)، وتم اختيار بداية الفترة نظرا للتطورات التي شهدتها هذه المرحلة فيما يخص التقييد التدريجي للتجارة الخارجية وعدم الاعتماد على الخارج في التمويل بالسلع الاستهلاكية وانخفاض أسعار النفط والتي تؤثر على الصادرات وعلى الواردات بتراجع إيرادات العملة الصعبة كما تؤثر على الانفتاح التجاري وكذلك على ارتفاع معدلات التضخم وتطورات أسعار الصرف، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي (world Bank, 2022).

منهجية الدراسة فتماشيا مع التوجهات الحديثة استخدمت المنهج القياسي ومنهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النطر أدا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة (I0) أو الدرجة (I1) أو كانت مزيجا بينهما بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من (I1) ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام برنامج (EViews.12) لدراسة أثر التضخم عل الانفتاح التجاري دراسة حالة الجزائر.

وتتلخص منهجية الدراسة في اتباع الخطوات التالية[1] :

- اختبار استقراريه السلاسل: من خلال اختبار جذور الوحدة للاستقرار (The Unit Root of Stationnarité)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (The Bound Test)؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)؛
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL-ECM)؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات (ARDL-ECM).

[1]–صالح أويابة، **آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم**، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، 2019 ، ص ص 201–202.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

في هذا المطلب نتطرق إلى تعريف النموذج القياسي وخصائصه بالإضافة إلى تقدير نموذج الدراسة الحالية.

الفرع الأول: تعريف النموذج القياسي وخصائصه

أولا: النموذج القياسي:

هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على المتغيرات العشوائية التي تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة ويحتوي النموذج القياسي على متغيرات تابعة ومستقلة وعشوائية كما أنه لا يمكن أن لا يأخذ جميع المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير الاقتصادي التابع[1].

ثانيا: خصائص النموذج القياسي

يمكن التحكم في جودة النموذج القياسي وفقا الخصائص التالية[2]:

1)–المطابقة النظرية : أي مطابقة النموذج القياسي للنظرية الاقتصادية بشكل يصف الظواهر الاقتصادية بشكل صحيح.

2)– القدرة على التفسير: أي قدرة النموذج القياسي على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات.

3)– دقة تقديرات المعالم :هذه التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهده الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي.

4)– قدرة النموذج للتنبؤ : أن يكون النموذج القياسي قادرا على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية وأن يبرر العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة.

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج انحدار خطي لدراسة دالة التضخم التي نود اختبارها عبر هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها حيث تحمل الشكل الرياضي العام التالي :

$$\mathrm{INF} = \mathrm{f}(OP, \mathrm{ER}, \mathrm{FDI}) \dots \mathrm{r} \dots \dots \dots \dots (1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج فهو كما يلي :

$$\mathrm{INF_t} = \mathrm{c} + \beta_1 \mathrm{OP_t} + \beta_2 \mathrm{ER_t} + \beta_3 \mathrm{FDI_t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \dots \dots (02)$$

[1]– حداد بسطالي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص190.

[2]– علاء عواد ،**القياس الاقتصادي**، ط2، مطابع دار الشروق، الدوحة – قطر، 1998،ص ص37-41 .

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة

إحصائيا اعتمدنا بيانات من البنك الدولي 2022، ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، حيث أن السلاسل معدل التضخم والانفتاح التجاري عبارة عن نسب مئوية أما الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مقدرة بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية،وبالتالي فإننا نتعامل مع اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل،

حيث أن السلاسل التي ستشملها الدراسة هي :

$$LnINF_t = C + \beta_1 . LnOP_t + \beta_2 LnER_t + \beta_3 Ln\ FDI_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (03)$$

حيث :

c : معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة التضخم بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة؛

ε : مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على التضخم؛

$\beta_1 \dots . \beta_3$: معلمات النموذج.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

كل نموذج قياسي يتكون من مجموعة من المتغيرات التابعة تتحدد قيمتها داخل النموذج، أي تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج ومتغيرات مفسرة لها وهي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة، إلى جانب المعلمات التي تحدد طبيعة العلاقة بين عناصر أو مكونات النموذج القياسي، إضافة إلى عنصر حد الخطأ العشوائي أو ما يعرف بالبواقي، وفي هذه الدراسة تتمثل متغيرات الدراسة في :

المتغير التابع : (**INFt**) معدل التضخم؛ والذي نقيسه مؤشر أسعار المستهلكين.

المتغيرات المستقلة : وتتمثل في العناصر المؤثرة في التضخم وهي كما يلي :

1- الانفتاح التجاري (Trade Openness) (OPt) :

ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر الانفتاح التجاري على الأسعار المحلية للسلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والتي تعتمد على العالم الخارجي في استيراد معظم حاجياتها من السلع والخدمات، نتيجة لارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية.

2- سعر الصرف (Exchange Rate) (ERt) :

يعبر عنه بسعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية ويحسب كمتوسط سنوي استنادا إلى للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي)، ويؤثر سعر

الصرف في التكاليف والأسعار من خلال التغيرات على قيمة الواردات من السلع الوسطية والنهائية، وانعكاساتها على أسعار السلع الأخرى في الاقتصاد، وبالتالي تزيد من الضغوط التضخمية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر :

ويعبر بصافي التدفقات الوافدة، حيث يؤثر تدفق رؤوس الأموال الدولية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يمكن أن يحفز نمو الإنتاج وبالتالي يخفف من الضغط عن مستوى السعر، ويعتبر أداة لمكافحة الاحتكار وهو وسيلة لانتقال التكنولوجيا والمهارات الإدارية والأفكار بين الدول، مما ينعكس على تنويع الإنتاج المحلي .

ومتغيرات الدراسة ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (2-01) متغيرات الدراسة

المتغير	المـــؤشـــر	الرمز	الوحدة
المتغير التابع			
التضخم المحلي	النسبة المئوية للتغير في أسعار المستهلكين	INF	نسبة مئوية
المتغيرات المستقلة			
الانفتاح التجاري	هي مجموع الصادرات والواردات مقاسة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي GPD	OP	نسبة مئوية
سعر الصرف	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي	ER	دولار أمريكي(سعر جاري)
الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي التدفقات الوافدة	FDI	دولار أمريكي(سعر جاري)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها

في هذا المبحث يتم تحليل النتائج ومناقشتها بالاعتماد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وبناءا على مخرجات لبرنامج (EViews.12).

المطلب الأول : تعريف نموذج ARDL

الفرع الأول: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

تستخدم منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع المطورة من طرف (Pesarane al 2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات نظرا لسهولة تطبيقها.

ويسمى أيضا باختبار الحدود (The Bounds Test)، لكن لا يمكن استعمال هذا النموذج مع وجود متغيرات متكاملة من الدرجة $I_{(2)}$، حيث يشترط أن تكون متكاملة من الدرجة $I_{(0)}$ و/أو $I_{(1)}$ فقط[1].

ومن مميزاته[2]:

- من جمع متغيرات مستقرة عند مستوى الفرق الأول، أي أنه لا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى؛
- يجب أن يكون حجم المشاهدات من (30-80) مشاهدة ؛
- يمكّن من تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغير المستقل في المدى القصير والطول في وقت واحد وفي نفس المعادلة بدلا من معادلتين منفصلتين؛
- يمكن اعتبار جميع متغيرات النموذج داخلية، ويعتبر أكثر كفاءة في حالة حجم عينة البيانات الصغيرة لأنه يتميز بالثبات، على عكس اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى يكون النتائج أكثر كفاءة، بالإضافة إلى القدرة على تحديد حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- الحصول بسهولة على اختبار تصحيح الخطأ الذي يقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو صدمة كما تمكن هذه الطريقة من إزالة المشاكل المرتبطة بالارتباط الذاتي.

ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال أسلوب اختيار الحدود (Bound Test) لمطور من قبل (Pesaran & al. 2001)، حيث تم دمج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة

[1] –M.Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richar J. Smith, (2001), **« Rounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships »**, Journal of Applied Econometrics, Vol.16,pp 290 – 292.

[2] – Patesh kumar Narayan, (2004), **Reformulating critical values for the bounds F - statistics approach to ceointegraion: An application to the tourism demand model for Figi**, Department of Economic Discussion papers N°.02/04, Monash University, Melboume, Austalia, p7.

(Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر[1].

الفرع الثاني: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

يمر نموذج (ARDL) على ثلاث مراحل :[2]

***في المرحلة الأولى** :

- التأكد أن المتغيرات متكاملة ليست متكاملة من الرتبة الثانية وهذا يبطل نموذج (ARDL)؛
- يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

***في المرحلة الثانية:**

يتم تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج:

- التأكد من أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا؛
- التأكد من أن النموذج مستقرا ديناميكيا ؛
- اختبار الحدود (bounds test) لرؤية ما إذا كانت علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- يتم تقدير العلاقة الطويلة الأجل فضلا على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد؛
- بناءا على نتائج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد يتم تحديد العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

***في المرحلة الثالثة:**

لتطبيق اختبار التكامل المشترك لنموذج (ARDL) نقوم بأربعة إجراءات :

- **الإجراء الأول** :اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروقات الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد باستخدام نمودج متحه انحدار ذاتي غير مقيد باستخدام أربعة معايير لتحديد هذه الفترة وهي : معيار Akaike information criterion (AIC) أو معيار Information criterion annan-Qinn (HQ) ومعيار Schwarz (SC)، information criterion . ومعيار خطأ التوقع النهائي Final Prédiction erreur (FPE).
- **الإجراء الثاني**: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المتوقع بطريقة المربعات الصغرى.
- **الإجراء الثالث**: اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald وإحصائية F.

[1] – M.Hashem Pesaran & al, Op.Cit, pp 290-292.

[2] – بسطالي حداد ، مرجع سبق ذكره ،ص186.

- **الإجراء الرابع**: يتمثل في مقارنة قيمة احصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة احصائية F (الجدولية) وأن جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أو الرتبة واحد

المطلب الثاني: تقييم النموذج احصائيا وقياسيا

ستناول في هذا المطلب تقييم النموذج في الأجل القصير والطويل إحصائيا وقياسيا ومدى صلاحيته اقتصاديا.

الفرع الأول: تقييم النموذج احصائيا

تقييم النموذج الطويل الأجل احصائيا وقياسيا ومدى صلاحيته اقتصاديا.

أولا: الإحصاء الوصفي للنموذج في الأجل الطويل

الجدول رقم (2-02): الإحصاء الوصفي للنموذج في الأجل الطويل

	INF	FDI	ER	OP
Mean	0.086129	6.45E+08	44.88196	0.579190
Median	0.059100	2.60E+08	47.66000	0.580700
Maximum	0.316700	2.75E+09	126.7800	0.766800
Minimum	0.003400	-5.38E+08	3.840000	0.326800
Std. Dev.	0.075771	8.31E+08	39.73016	0.106478
Observations	51	51	51	51

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

1- التحليل الوصفي للمتغير التابع للتضخم:

يظهر من الجدول رقم (2-02) أن المتوسط الحسابي له يمثل 0.086 %، بانحراف معياري 0.075%، أما قيمة الوسيط فقد بلغت 0.059%، في حين أن أقل قيمة له تمثل 0.034%، وكان ذلك في سنة 2000، بينما بلغت أعلى قيمة له تمثل 0.316%، وكان ذلك في سنة 1992.

2-التحليل الوصفي للمتغير المستقل الانفتاح التجاري:

يظهر من الجدول رقم (2-02) أن المتوسط الحسابي له يمثل 0.579% ، بانحراف معياري 0.106% ، أما قيمة الوسيط فقد بلغت 0.580%، في حين أن أقل قيمة له تمثل 0.326% ، وكان ذلك في سنة 1987، بينما بلغت أعلى قيمة له تمثل 0.766%، وكان ذلك في سنة 2008.

3- التحليل الوصفي للمتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر:

يظهر من الجدول رقم (2-02) أن المتوسط الحسابي له يمثل 6.45E+08 دولار امريكي ، بانحراف معياري8.31E+08 دولار أمريكي، أما قيمة الوسيط فقد بلغت 2.60E+08، في حين أن أقل قيمة له تمثل (5.38E+08-) وكان ذلك في سنة 2015، بينما بلغت أعلى قيمة له تمثل 2.75E+09، وكان ذلك في سنة 2009.

4- التحليل الوصفي للمتغير المستقل سعر الصرف:

يظهر من الجدول الجدول رقم (2-02) أن المتوسط الحسابي له يمثل 44.88196، بانحراف معياري 39.73016 ، أما قيمة الوسيط فقد بلغت 47.66000، في حين أن أقل قيمة له تمثل 3.840000 وكان ذلك في سنة 1980، بينما بلغت أعلى قيمة له تمثل 126.7800، وكان ذلك في سنة 2020.

ثانيا: اختبار عدد التأخيرات في النموذج:

تقاس فترة الإبطاء في النموذج بالفترة التي يظهر فيها أثر متغير عل متغير آخر ، ولتحديد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على معيار (Akaike information criterion (AIC و Information Schwarz Criterion (SC)، أو Information Criterion Hannan-Qinn (HQ) نختار الفترة التي تكون فيها أقل للمؤشرات ونتائج اختبار عدد التأخيرات موضحة في الجدول (2-03).

الجدول رقم (2-03): اختبار عدد التأخيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF OP ER FDI
Exogenous variables: C
Date: 04/15/22 Time: 07:50
Sample: 1970 2020
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1075.017	NA	2.35e+16	49.04623	49.20843	49.10638
1	-910.1148	292.3268	2.71e+13	42.27795	43.08894*	42.57870*
2	-900.0619	15.99321	3.62e+13	42.54827	44.00806	43.08963
3	-894.8310	7.370884	6.20e+13	43.03777	45.14636	43.81974
4	-876.6446	22.31961	6.19e+13	42.93839	45.69578	43.96096
5	-865.0852	12.08480	8.96e+13	43.14024	46.54642	44.40341
6	-838.5277	22.93603	7.30e+13	42.66035	46.71533	44.16413
7	-790.5552	32.70857*	2.66e+13*	41.20705*	45.91083	42.95144

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

ثالثا: تقدير النموذج في الطويل الأجل

تحصلنا على معادلة طويلة الأجل ممثلة في الجدول رقم (2-04)، بناءا على مخرجات (EViews.12)

الجدول رقم (2-04) معادلة النموذج الطويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	0.906860	0.753159	1.204074	0.2355
LNER	-0.421403	0.101618	-4.146926	0.0002
LNFDI	0.008111	0.016520	0.490998	0.6260
C	-1.414995	0.608131	-2.326795	0.0250

EC = LNINF - (0.9069*LNOP -0.4214*LNER + 0.0081*LNFDI - 1.4150)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الشكل الرياضي للمعادلة :

EC = LNINF - (0.9069*LNOP -0.4214*LNER + 0.0081*LNFDI - 1.4150)

رابعا: التفسير الاحصائي للنموذج

للتأكد من صلاحية النموذج هناك عدة اختبارات احصائية

1- معامل التحديد : يفسر الانفتاح التجاري نسبة 0.65 في تفسير المتغير التابع التضخم، وهي قريبة من الواحد بينما نسبة 0.35 نفسها المتغيرات الأخرى التي لم يتم ادراجها في النموذج

2- احصائية t-statistic: أن الانفتاح التجاري غير معنوي وقينته 0.235 ويعني الفرضية الصفرية.

3- اختبار f-statistic: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية النموذج ويقوم على فرضيتين هما: فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، أما الفرضية البديلة فتقوم على وجود معنوية بين المتغيرين المفسر والتابع، ويتم ذلك بمقارنة f-statistic المحسوبة مع f-statistic الجدولية، ومن نتائج الجدول السابق نجد أن قيمة f-statistic المحسوبة والتي تساوي 11.184 أكبر من قيمة f-statistic الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة معنوية للنموذج في الأجل القصير وهذا يغني قبول الفرضية.

الفرع الثاني: التفسير القياسي للنموذج

أولا: اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test)

من خلال مخرجات برنامج Eviews.12 المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول رقم (2-05)، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) فإن المتغير التابع التضخم (INF) ساكن (مستقر) عند مجال الخطأ (10%) والمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والانفتاح التجاري(OP) ساكنين، أما المتغير المستقل الآخر سعر الصرف (ER) فإنه غير ساكن، وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول ، وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرض العدم (H0) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل (H1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفــرق الأول، وهي نفس النتيجة التي أثبتها اختبار (PP) ، والذي يختلف عن اختبار (ADF) بكونـــه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، وهذا مايبينـــه الجدول رقم (2-05).

الجدول رقم (2-05): نتائج اختبار (ADF) و(PP) للاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		LNINF	LNOP	LNER	LNFDI
With Constant	t-Statistic	-2.9324	-2.1068	-0.4209	-6.1243
	Prob.	***0.0487***	***0.2430***	***0.8973***	***0.0000***
		**	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2944	-1.9327	-1.8227	-6.2310
	Prob.	***0.0789***	***0.6227***	***0.6788***	***0.0000***
		*	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4195	-0.4676	1.6026	-2.1178
	Prob.	***0.5270***	***0.5079***	***0.9718***	***0.0341***
		n0	n0	n0	**
At First Difference					
		d(LNINF)	d(LNOP)	d(LNER)	d(LNFDI)
With Constant	t-Statistic	-9.9007	-4.8518	-4.5491	-31.3646
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0006***	***0.0001***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.8510	-4.9186	-4.5100	-32.2562
	Prob.	***0.0000***	***0.0012***	***0.0038***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.0082	-4.9125	-3.9741	-30.5030
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0000***
		***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		LNINF	LNOP	LNER	LNFDI
With Constant	t-Statistic	-2.9191	-2.7888	-0.4699	-6.1250
	Prob.	***0.0502***	***0.0672***	***0.8881***	***0.0000***
		*	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2900	-2.6167	-2.2889	-6.2310
	Prob.	***0.0797***	***0.2750***	***0.4315***	***0.0000***
		*	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4495	-0.4399	1.5132	-1.1936
	Prob.	***0.5150***	***0.5190***	***0.9662***	***0.2097***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(LNINF)	d(LNOP)	d(LNER)	d(LNFDI)
With Constant	t-Statistic	-9.8546	6654	-4.4126	-7.9334
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0009***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.8510	-5.7135	-4.3650	-7.8515
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0057***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.9602	-5.7311	-1.6853	-8.0184
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0867***	***0.0000***
		***	***	*	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

يحدد التكامل المشترك الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, & Shin, & Smith,2001).

وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.12 تأكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic= 6.435824) أكبر من القيمتين الجدولية للحد الأعلى (I(1)=4.022) و(I(1)=5.412) عند مستوى الدلالة (signif=5%) و(signif=1%) على التوالي كما يبينه الجدول رقم (2-06)

الجدول رقم (2–06): اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.435824	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	49		n=50	
		10%	2.538	3.398
		5%	3.048	4.002
		1%	4.188	5.328
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

ثالثا: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة : مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

من أجل دراسة مدى جودة النموذج ،لابد من بمقارن القيم الحقيقية بالقيم المقدرة من خلال الشكل رقم (2-03):

الشكل رقم (2-03): القيم الحقيقية والقيم المقدرة

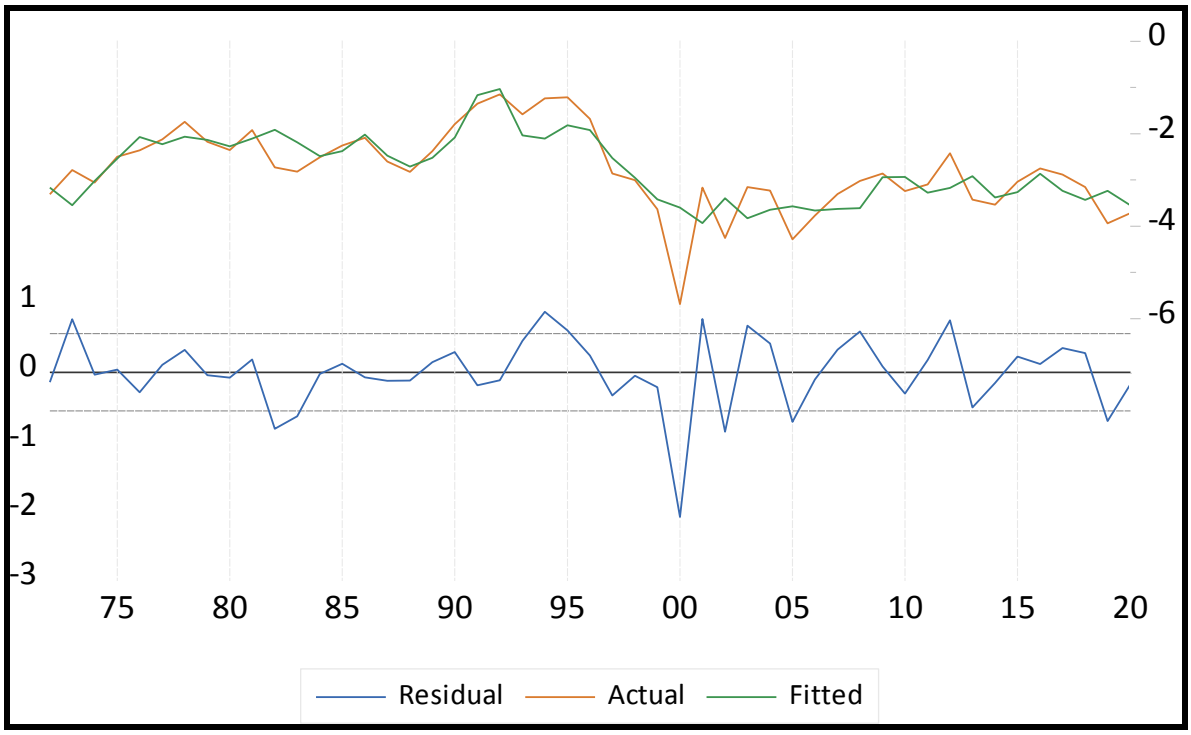

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة بالقيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر ، لدا يمكن الاعتماد عليه في تفسير النتائج .

رابعا: اختبارات تشخيصية :

نتطرق إلى أهم الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

1- اختبار الارتباط الذاتي:

والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test, Lagrange Multiplier)، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 حيث تبين ما يلي :

قيمة احتمالية (Prob.F(2,39))= 0.6224)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي ورفض الفرض البديل (H_1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تباين، وهذا مايبينه الجدول رقم (2-07).

الجدول رقم (2-07): اختبار الارتباط الذاتي : LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.479919	Prob. F(2,39)	0.6224
Obs*R-squared	1.176983	Prob. Chi-Square(2)	0.5552

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

2-اختبار عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH)

ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار

(Porob. F(2,44)=0.8191) غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%)، ما يعني رفض الفرض البديل (H_1) القائل بعدم وجود تجانس بين التباينات، وقبول الفرض العدم (H_0) القائل بوجود تجانس بين التباينات، وذلك حسب الجدول رقم (2-08).

الجدول رقم (2-08): اختبار عدم تجانس التباينات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.200473	Prob. F(2,44)	0.8191
Obs*R-squared	0.424415	Prob. Chi-Square(2)	0.8088

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

3-: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع القصيرة الأمد، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة.

بملاحظة **الشكل رقم (2-04)** الذي يبين نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM)، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي هناك انحراف يبرز كما هو موضح في الشكل وخروجه عن الحدود الحمراء، وذلك في فترة ارتفاع التضخم بشكل كبير جدا خلال التحول إلى نظام اقتصاد السوق خلال فترة التسعينات والتي شهدت ارتفاع كبير للتضخم، في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة (1970-2020).

الشكل (2-04) اختباراستقرارية النموذج باستخدام اختباريCUSUMSQ & CUSUM

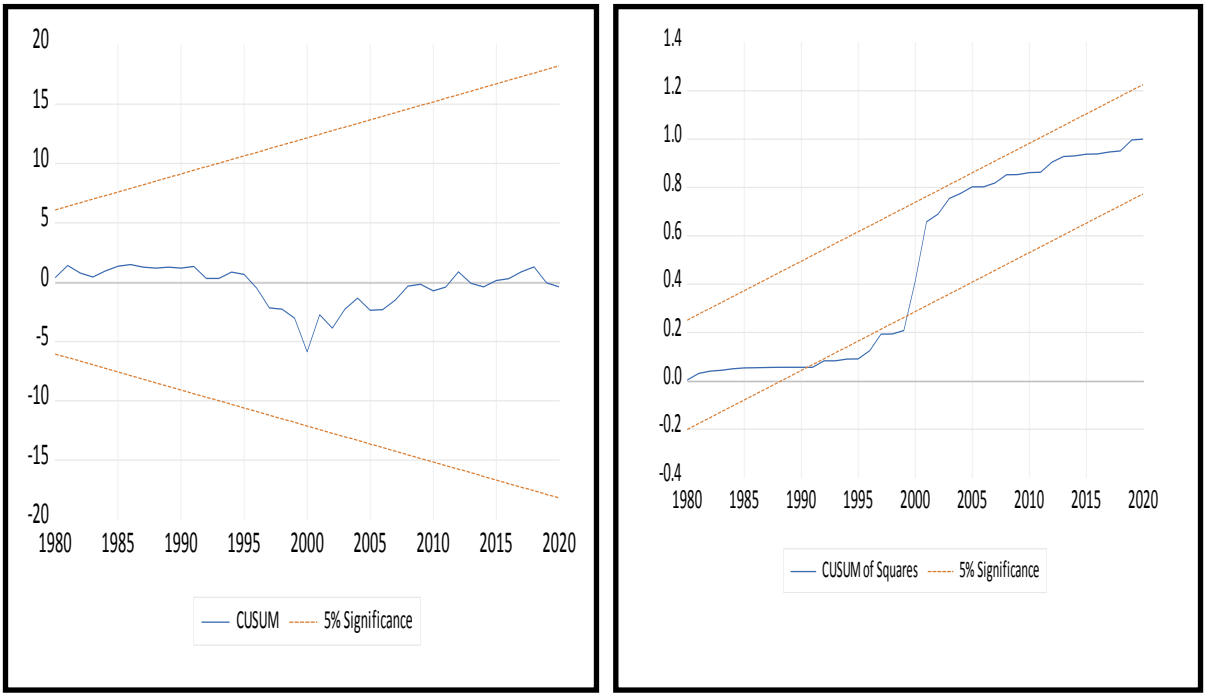

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

4- اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test)

والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.6403)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة كما يبينه الجدول رقم (2-09).

الجدول رقم (2–09): اختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNINF LNINF(-1) LNOP LNOP(-1) LNER LNER(-1) LNER(-2) LNFDI C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.470791	40	0.6403
F-statistic	0.221645	(1, 40)	0.6403
Likelihood ratio	0.270765	1	0.6028

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

5– اختبار معامل تصحيح الخطأ (ECM: Error correction model)

من خلال مخرجات برنامج EViews. 12 يمكن ملاحظة معامل التصحيح :

(Coefficient= -0.646355) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين [0,-1]، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 64.70% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة، كما يبينه الجدول رقم (2– 10).

الجدول رقم (2–10): اختبار معامل تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOP)	-1.669774	0.771320	-2.164827	0.0363
D(LNER)	1.702992	0.654371	2.602486	0.0128
D(LNER(-1))	1.433276	0.645601	2.220063	0.0320
CointEq(-1)*	-0.646355	0.108760	-5.942941	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

6-: اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC) ومن بين 54 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول رقم (2-11).

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 وبقراءة إحصائية فيشر(F-statistic=11.18473) ، أكبر من القيمة الجدولية، وProb(F-statistic)=0.000000 أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثرها على المتغير التابع التضخم (LnINF)، نستعمل معامل التحديد المعدل R^2(Adjusted R-squared)، حيث بلغت (0.597630) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (59.80%) تغيرات معدل التضخم في الجزائر والنسبة المتبقية (41.20%) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج كما في الجدول التالي .

الجدول رقم (2-11): اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

Date: 04/15/22 Time: 07:59
Sample (adjusted): 1972 2020
Included observations: 49 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNFDI LNER LNEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNINF(-1)	0.353645	0.120355	2.938363	0.0054
LNFDI	0.005243	0.010603	0.494443	0.6236
LNER	1.702992	0.747478	2.278318	0.0280
LNER(-1)	-0.542092	1.135932	-0.477222	0.6357
LNER(-2)	-1.433276	0.692847	-2.068676	0.0449
LNEP	-1.669774	0.847704	-1.969761	0.0556
LNEP(-1)	2.255927	0.885034	2.548973	0.0146
C	-0.914589	0.461516	-1.981706	0.0542

R-squared	0.656309	Mean dependent var	-2.774416
Adjusted R-squared	0.597630	S.D. dependent var	0.877069
S.E. of regression	0.556348	Akaike info criterion	1.813437
Sum squared resid	12.69044	Schwarz criterion	2.122305
Log likelihood	-36.42920	Hannan-Quinn criter.	1.930621
F-statistic	11.18473	Durbin-Watson stat	2.175225
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

7- اختبار تحديد درجة التأخير المثلى

لتحديد فترة الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين : هما (AIC) أو(SC) ، حيث يتم اختيار الفترة تدني قيمة (AIC) أو(SC) والنتائج موضحه في الشكل رقم (2-05).

الشكل رقم (2-05): تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

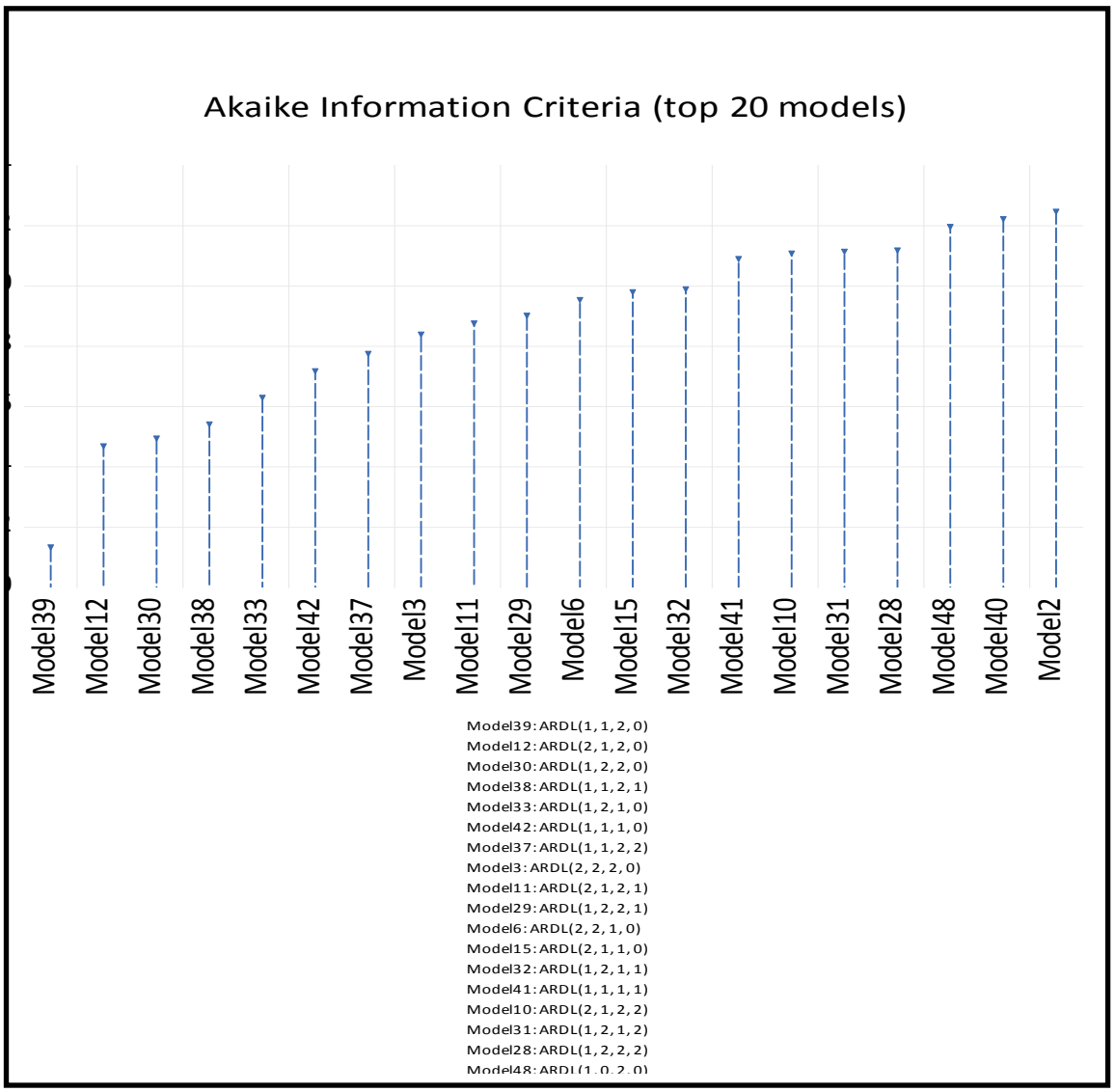

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

من خلال الشكل يوجد 20 نموذج وأفضل نموذج هو ARDL (1.1..2.0.)

8-الحد الأمثل للإبطاءات لمتغيرات النموذج

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC) ومن بين 54 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول رقم (2-12).

الجدول رقم (2-12): الحد الأمثل للإبطاءات

متغيرات النموذج	ININF	LNOP	LNER	LNFDI
الإبطاء Lag	1	1	2	0

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الفرع الثالث: تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

تقييم النموذج القصير الأجل إحصائيا وقياسيا.

أولا: تقدير معادلة النموذج في الأجل القصير

بناءا على مخرجات EViews.12 تحصلنا على نتائج التقدير قصير الاجل للنموذج كما يلي التالية :

الجدول رقم (2-13): معادلة النموذج قصير الأجل

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOP)	-1.669774	0.771320	-2.164827	0.0363
D(LNER)	1.702992	0.654371	2.602486	0.0128
D(LNER(-1))	1.433276	0.645601	2.220063	0.0320
CointEq(-1)*	-0.646355	0.108760	-5.942941	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

وكانت معادلة النموذج قصير الأجل كما يلي:

الشكل الرياضي للنموذج في الأجل القصير :

D(LNINF) = -0.646354552819*(LNINF(-1) - (0.90685952*LNOP(-1) - 0.42140264*LNER(-1) + 0.00811105*LNFDI - 1.41499523))

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى القصير والممثلة في الجدول رقم (2-13) نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن الانفتاح التجاري (LnOP) ذو دلالة احصائية باعتبار أن احتماليته بلغت (Prob=0363) وهي أقل من مجال الخطأ المسموح به ما يعني يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير .

فعلى المدى البعيد يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر ولكن بشكل عكسي وقوي فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% يخفض من التضخم المحلي بنسبة 1.669774%، وهذا ما يتفق مع دراسة (Romer, 1993).

المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية للنموذج واختبار الفرضيات

يتم القراءة الاقتصادية للنموذج في الأجلين الطويل والقصير بناءا على مخرجات برنامج EViews.12 وعند مستوى المعنوية (5%).

الفرع الأول: القراءة في الأجل الطويل

الجدول رقم (2–14): تقدير معادلة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNINF)
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/15/22 Time: 06:42
Sample: 1970 2020
Included observations: 49

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.914589	0.461516	-1.981706	0.0542
LNINF(-1)*	-0.646355	0.120355	-5.370419	0.0000
LNOP(-1)	0.586153	0.472774	1.239817	0.2221
LNER(-1)	-0.272376	0.071622	-3.802944	0.0005
LNFDI**	0.005243	0.010603	0.494443	0.6236
D(LNOP)	-1.669774	0.847704	-1.969761	0.0556
D(LNER)	1.702992	0.747478	2.278318	0.0280
D(LNER(-1))	1.433276	0.692847	2.068676	0.0449

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	0.906860	0.753159	1.204074	0.2355
LNER	-0.421403	0.101618	-4.146926	0.0002
LNFDI	0.008111	0.016520	0.490998	0.6260
C	-1.414995	0.608131	-2.326795	0.0250

EC = LNINF - (0.9069*LNOP -0.4214*LNER + 0.0081*LNFDI - 1.4150)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي :

EC = LNINF - (0.9069* LNOP 0 -.4214*LNER + 0.0081*LNFDI -1.4051

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى الطويل والممثلة في الجدول رقم (2-14) نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن الانفتاح التجاري (LnOP) والاستثمار الأجنبي المباشر(LnFDI) ليس ذو دلالة احصائية باعتبار أن احتماليته بلغت على التوالي: (Prob=0.2355) و(Prob=0.6260) وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به ما يعني لا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر الانفتـــــاح التجاري على التضخم في الجزائر ولكن بشكل ايجابي وقوي فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% يرفع من التضخم المحلي بنسبة 0.9069%، وهذا ما لا يتفق مع دراسة (Romer, 1993).

كما اكتسبت كل من سعر الصرف (LnER) دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) بلغت احتماليته (Prob=0.0002).

فعلى المدى البعيد يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر ولكن بشكل ايجابي وقوي فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% يرفع من التضخم المحلي بنسبة 0.9069%، وهذا ما لا يتفق مع دراسة (Romer, 1993)، بينما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على التضخم المحلي بشكل إيجابي فالعلاقة طردية، فارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من التضخم المحلي بنسبة 0.0081%.

في حين نجد العلاقة عكسية بين كل من سعر الصرف والتضخم ، فارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% تخفض من التضخم المحلي بنسبة 0.4214%، وهذا يختلف عن الدراسات السابقة، ويمكن تفسير ذلك بهيكل الصادرات والواردات الجزائرية حيث أن انخفاض ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية يؤثر على حجم الواردات ينخفض وهذا ينعكس على مستوى التضخم في الجزائر والعكس.

الفرع الثاني: القراءة في الأجل القصير

الجدول رقم (2–15): تقدير معادلة قصيرة الأجل

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOP)	-1.669774	0.771320	-2.164827	0.0363
D(LNER)	1.702992	0.654371	2.602486	0.0128
D(LNER(-1))	1.433276	0.645601	2.220063	0.0320
CointEq(-1)*	-0.646355	0.108760	-5.942941	0.0000

R-squared	0.450064	Mean dependent var	-0.001698
Adjusted R-squared	0.413402	S.D. dependent var	0.693365
S.E. of regression	0.531046	Akaike info criterion	1.650171
Sum squared resid	12.69044	Schwarz criterion	1.804606
Log likelihood	-36.42920	Hannan-Quinn criter.	1.708763
Durbin-Watson stat	2.175225		

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى القصير والممثلة في الجدول رقم (2-15) نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن الانفتاح التجاري (LnOP) ذو دلالة احصائية باعتبار أن احتماليته بلغت (Prob=0363)، وهي أقل من مجال الخطأ المسموح به ما يعني يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي في الأجل القصير .

فعلى المدى البعيد يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر ولكن بشكل عكسي وقوي فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% يخفض من التضخم المحلي بنسبة 1.669774%، وهذا ما يتفق مع دراسة (Romer, 1993).

بينما بلغت احتمالية المتغير المستقل سعر الصرف (LnER) دون إبطاء بلغت (Prob=0.0128) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذو دلالة إحصائية بالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للتضخم، حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين سعر الصرف والتضخم فارتفاع سعر الصرف بنسبة مئوية واحدة يرتفع التضخم بنسبة 1.702992%.

ويبقى سعر الصرف والانفتاح التجاري المتغيرات المستقلة المفسرة للتضخم في الأجل القصير.

الفرع الثالث : اختيار صحة الفرضيات:

من حلال قيامنا بالدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2020) أثبتت نتائج الاختبارات إثبات الفرضية الرئيسية للدراسة في جزء منها حيث توجد علاقة عكسية معنوية قوية في الاجل القصير بين الانفتاح التجاري والتضخم بدون إبطاء في حين تم نفيها في الأجل الطويل لعدم وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والتضخم.

الفرضية الاولى:

من خـــلال قياسها بالتحليل القياس لأثر الانفتاح التجـــاري على التضخم في الجزائـــــر خـلال الفتـــرة

(1970-2020) أثبتت نتائج الاختبارات أن الانفتاح التجاري يساهم في تطوير التبادلات التجارية بين الجزائر والدول من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الصادرات غير النفطية وإقامة تكتلات اقتصادية عربية وأجنبية ونقل التكنولوجيا وإعادة هيكلة البنى التحتية وبالتالي زيادة الاستثمارات المحلية وانخفاض الواردات وهو ماتتت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

من خلال قيامنا بالتحليل القياس لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) أثبتت نتائج الاختبارات أن أهم المتغيرات المؤثرة على التضخم في الجزائر هي تقلبات سعر الصرف والاستثمار الأجنبي السياسة النقدية وعرض النقود وسياسة الانفتاح التجاري وهو ما تبتت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

من خلال قيامنا بالتحليل القياس لأثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) أثبتت نتائج الاختبارات أن للانفتاح التجاري تأثير سلبي على التضخم من خلال زيادة حجم التجارة الخارجية ودخول المنتجات الأجنبية فنقل المنافسة المحلية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المضاربة والاحتكار وبالتالي ينخفض المستوى العام للأسعار وتقل الآثار التضخمية وهو ما تثبت صحة الفرضية الثالثة

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) فالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسات النظرية أتبتث الدراسة وجود أثر عكسي للانفتاح التجاري على التضخم في الأجل القصير وهذا ما تبثه فرضية Romer، بفضل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الانفتاح التجاري منها التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، تشجيع الإنتاج المحلي، رفع القيود البيروقراطية والإعفاءات الضريبية، تشجيع القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية كالفلاحة والسياحة والصناعات الإستخراجية ،كل هذا من شأنه التقليل من الضغوط التضخمية .

الخـــــاتمـــــة

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي يلعبه الانفتاح التجاري ومدى تأثير على التضخم ، لما له دور في تحقيق النمو الاقتصادي وجلب الاستثمار الأجنبي ،وتنويع الانتاج المحلي والتقليل من المضاربة والاحتكار والتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها التضخم وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار ،مما جعل أغلب الدول تبحث عن أنجع السياسات التي تمكنها من تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية ومراجعة النظام الجبائي والمالي ،وإقامة التكتلات الاقتصادية والاستفادة من التكنولوحيا للتقليل من الضغوط التضخمية .

وقد عانت الكثير من الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم والجزائر كغيرها من الدول من أهم أهدافها التحكم في هذا الأخير لما له من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاستثمار وللخروج من هذه المشكلة توجب عليها تشجيع الصادرات غير النفطية والتحكم في العرض النقدي وتقليص الإنفاق العام لامتصاص الكتلة النقدية وكذا اعتماد سياسات مالية ونقدية وتجارية مناسبة للتقليل من الآثار التضخمية .

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) النتائج الجانب النظري:

- يعتبر مفهوم التضخم مفهوم نقدي ويتمثل في زيادة الكتلة النقدية وارتفاع المستوى العام للأسعار وهو يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد تعدت النظريات المفسرة للتضخم حسب تغيير الظروف.
- وقد أثبتت الدراسات في النظريات أن معدلات التضخم تكون منخفضة في الاقتصاديات أكثر انفتاحا حسب النظرية Romer1993، والعكس تكون مرتفعة في الاقتصاديات أقل انفتاحا، وقد أتيت Sachsida 2003 من إثبات ذلك أن وجود علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح التجاري.

في حين ظهرت نظريات أخرى بأن وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والتضخم خاصة في البلدان المثقلة بالديون والتي تعتمد على تعويم سعر الصرف وتعتمد على العالم الخارجي.

للانفتاح التجاري دور مهم في إزالة القيود الجمركية وزيادة التبادل التجاري العربي وتخفيض من الضغوط التضخمية وإحلال السلع المستوردة بسلع محلية فهذا سيقلل من التضخم وعدم اعتماد على العالم الخارجي إلا فيما يخص

بنقل التكنولوجيا والابتكارات الناجحة ونقل المعرفة التقنية وترقية القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية كالفلاحة والصناعة الإستخراجية.

2) نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- التركيز العالي للصادرات الجزائرية على المحروقات تزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الخارجية وجائحة كورونا الاخيرة مما يؤثر سلبا على مستوى الأسعار المحلية بالارتفاع؛
- ضرورة التحول إلى استراتيجية الانفتاح من أجل التصدير وإلى زيادة المناطق الحرة الصناعية؛
- إن سياسة الانفتاح التجاري لا تكون صالحة للجزائر إذ لابد بضرورة إتباع جملة من الإجراءات منها حماية الصناعات المحلية من الإغراق، فرض قيود جمركية على المنتجات المستوردة؛
- بالرغم من سن العديد من التشريعات والقوانين من أجل جلب الاستثمار إلا هناك ضعف في الاستثمار الأجنبي المباشرة قاعدة 50/49 التي تعرقل المستثمر؛
- تحرير القطاع المالي والمصرفي تعتبر من محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- سياسة تخفيض العملة لم تقضي على التضخم نتيجة لتدهور القدرة الشرائية وعدم تنوع الإنتاج الوطني؛
- تأثير التقلبات سعر الصرف على سياسة الانفتاح التجاري وبالتالي التأثير على الاحتياطات من العملات الصعبة؛
- تؤثر المتغيرات المستقلة على التضخم في فترات إبطاء مختلفة المتمثلة في (FDI)، (OP)، (ER) بلغت قيمة عامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج 0.656.

وهو يعني أن التغيرات الحاصلة في التضخم سببها التغييرات الحاصلة في الانفتاح التجاري بسبب نتائج تصحيح الخطأ وأن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمته هذا المعامل القيمة هذا المعامل القيمة (-0.646) مما يعني 64% من أخطاء الأجل القصير تصحيح تلقائيا لبلوغ التوازن.

- **ففي الأجل الطويل :**

ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى الطويل نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن كل المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية حيث بلغت احتمالية الانفتاح التجاري (LNOP)، (Prob=0.2355) وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، فعلى المدى البعيد يؤثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر ولكن بشكل ايجابي وقوي فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% يرفع من التضخم المحلي بنسبة 0.9069%، وهذا ما لا يتفق مع دراسة (Romer, 1993)،

كما اكتسبت كل من سعر الصرف (LnER) دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) باعتبار أن احتماليتها بلغت على التوالي ((Prob=0.0002)، و الاستثمار الأجنبي المباشر (LnFDI) (Prob=0.6260)، فعلى المدى البعيد يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على التضخم المحلي بشكل إيجابي فالعلاقة طردية فارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يرفع من التضخم المحلي بنسبة 0.0081%.

- **في الأجل القصير:**

احتمالية المتغير المستقل سعر الصرف (LnER) دون إبطاء، بلغت (Prob=0.0128) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذو دلالة إحصائية بالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للتضخم، حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين سعر الصرف والتضخم فارتفاع سعر الصرف بنسبة مئوية واحدة يرفع التضخم بنسبة 1.702%؛

أما احتمالية الانفتاح التجاري (LnOP) بدون إبطاء، بلغت (Prob=0.0363)؛ وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذو دلالة إحصائية بالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للتضخم، حيث توجد علاقة عكسية في الأجل القصير بين الانفتاح التجاري والتضخم فارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة مئوية واحدة يخفض التضخم بنسبة 1.699%؛

ويبقى سعر الصرف والانفتاح التجاري المتغيرات المستقلة المفسرة التضخم في الأجل القصير.

التوصيات:

بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها يقدم بعض التوصيات:

1- تطوير وتنويع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

2- ضرورة الاعتماد على تنويع الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية.

3- السعي للدعم الصناعات القائمة على تكنولوجيا لتلبية الطلب المحلي.

4- ضرورة تفعيل التكتلات الاقتصادية بين الجزائر والدول العربية والجزائر والدول الاوربية.

5- فرض حواجز جمركية على المنتجات الصناعية المستوردة خاصة التي لها بداخل محلية.

6- تحرير حركة رؤوس الأموال لامتصاص الكتلة النقدية عن طريق الاستثمارات الأجنبية.

7- تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم للاستثمار من خلال إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير.

8- تدخل الدولة لا تخاد التدابير لمحاربة الاحتكار والمضاربة .

9- تنويع مصادر العملة الصعبة لرفع من مستوى احتياطات الصرف عن طريق منح امتيازات للمستثمرين وتشجيعهم لتصدير للخارج وسن قوانين لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لوقف استنزاف العملة الصعبة.

10- التركيز على ترقية القطاعات التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، السياحة، لتقليص فاتورة الواردات.

آفاق الدراسة :

يفتح هذا البحث للخوص في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا ومنها :

-أثر الانفتاح المالي على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

- أثر الانفتاح التجاري على التقلبات في سعر الصرف؛

- الانفتاح التجاري ودوره في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية؛

- أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في البلدان النامية ؛

- أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول العربية؛

- أثر الانفتاح التجاري على الانكماش الاقتصادي.

وفي نهاية بحثنا نقول أن المجال مازال واسع لدراسات أخرى في الموضوع ، واستكمالا له لا يعني أننا استوفينا حقه وملأنا وعاءه فكل وعاء يضيق بما فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

أ- الكتب :

1. أحمد هني، العملة والنقود، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1986.
2. الجيلي طارق، **التجارة الخارجية**، دار الهناء، الأردن، 2001.
3. الزبون عطاالله، **التجارة الدولية**، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015، ص89.
4. حسن عوض الله زينب، **الاقتصاد الكلي**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
5. حسين بن سالم جابر الزوبيري، **التضخم والكساد**، ط1،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
6. جويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2011.
7. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، الأردن، 2006.
8. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**،ط1 ،دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران،2006.
9. زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
10. سامي السيد، **الاقتصاد الدولي**، مركز جامعة القاهرة ، القاهرة ،2005.
11. سعيد سامي الحلاق ، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
12. سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، ط1،الدار المصرية للكتاب ، القاهرة، 1989.
13. شهاب مجدي محمود، **اقتصاديات النقود والمال والمؤسسات النقدية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
14. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
15. ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2008.
16. عبد المنعم السيد وآخرون، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17. عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، ط1 ،دار الخلزونية، الجزائر، 2007.
18. علاء عواد ،**القياس الاقتصادي** ، ط2، مطابع دار الشروق ،الدوحة – قطر، 1998.

19. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007.

20. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية ،2000.

21. محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

22. محمد عزت اللحام وآخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة** ،دار الإعصار للنشر ومكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2017.

23. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2002.

24. مروان عضوان ، **مقاييس اقتصادية :النظرية النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة، 1985.

25. نوري موسى شقيري، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2015.

ب- المذكـــــرات:

26.باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

27. جميلة صادقي، **محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة**، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير ،جامعة وهران، الجزائر، 2014.

28. دحماني رابح، **أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر** ،مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة ، 2018-2019.

29. دريدي وداد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2019-2020.

30. ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2019.

31. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة، الجزائر، 2006/2005.

32. سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري**، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، الجزائر جامعة الجزائر 3، 2019.

33. الصادق بوشناقة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، أطروحة دكتورة ة جامعة الجزائر ،2007.

34. صالح أويابة ،**آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم** ،أطروحة دكتورة في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، 2019 .

35. طلحه محمد، **أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أبو بكر تلمسان، الجزائر، 2015-2018.

36. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

37. عبيد حسان، **دور الساسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر(1990-2014)**، مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، 2018/2017.

38. عمران وليد، **دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

39. ميلود فرحول، أثر **سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019.

40.مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

41.مولحسان آيات الله، **المنظمة العلمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية– دراسة حالة الجزائر–** مصر– ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010 .

42.نوروسين منى، وخياط هبة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2018)**، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في علوم التسيير ، المركز الجامعي، ميلة، 2019-2020 .

43.وليد عابر، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة فرجات عباس ،سطيف ،الجزائر .2018-2019 .

44.مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

45.مولحسان آيات الله، **المنظمة العلمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية– دراسة** حالة الجزائر– مصر– ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011/2010 .

46.نوروسين منى، وخياط هبة، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2018)**، مذكرة مقدمة لشهادة ماستر في علوم التسيير ، المركز الجامعي، ميلة، 2019–2020 .

47.وليد عابر، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية ،جامعة فرجات عباس ،سطيف ،الجزائر .2018–2019 .

48.وليد عمران، **دور السياسة في مكافحة التضخم**، مذكرة ماستر ،جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.

ج– المجـــلات:

49.خالد إبراهيم سيد أحمد وآخرون، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الاقتصاد المصري**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد41، العدد3. 20210

50.صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، سلسلة دورية، العدد التاسع عشر، إصدارات جسر التنمية، الكويت، 2003.

51.عمير شلوفي وآخرون، **أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر**، دراسة قياسية (1980–2018)، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 10 ،العدد 03، 2021.

52.ملاك شرف الدين، **الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية والاقتصاديات شمال إفريقيا**، دراسة حالة موازين المدفوعات الجزائر تونس، المغرب خلال الفترة 2000–2013 ، مجلة تاريخ العلوم، العدد 07، 2017.

53.نور الهدى بوحيثم ومسعود حماني، تأثير **الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1950–2017)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.

ثانيـا: المرجع باللغة الأجنبية

54. Allaro, Hailegiorgis Biramo, (**The impact of trade liberralization on the Ethiopia's trade Balance**) , American journal of economics, American economies Association .USA. Vol2.(N°05).2012.

55. Kalsoom Fatima, Zareen youcaf, **An Analysis of relationship between inflation and trade openness**, Interdicplany journal of contemporary Research in bussniss, Vol5 (N°3), 2013.

56. Grossmen Gene ,Elhnan Helpman ,**Globalization and grouth** ,The American Economie Review,vol105 (N°5), 2015,

57. Kadid Abdelkader. **Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans** les modèles gravette ».Revue des études humaines et sociales , Université de Chlef ,Algerie ,vol7 (N01),2015 .

58. M.Hashem Pesaran, And al, « **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships** », Journal of Applied Econometrics, Vol16. 2001.

59. Paresh kumar Narayan,**Reformulating critical values for the bounds F - statistics approach to ceointegraion**: An application to the tourism demand model for Figi, Department of Economic Discussion papers N°02/04, Monash University, Melboume, Austalia.2004.

ثالثـا: المواقع

60. **WOLD BANK :** https://data.worldbank.org(05/01/2022 -10h:30)

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (01) : نموذج الدراسة

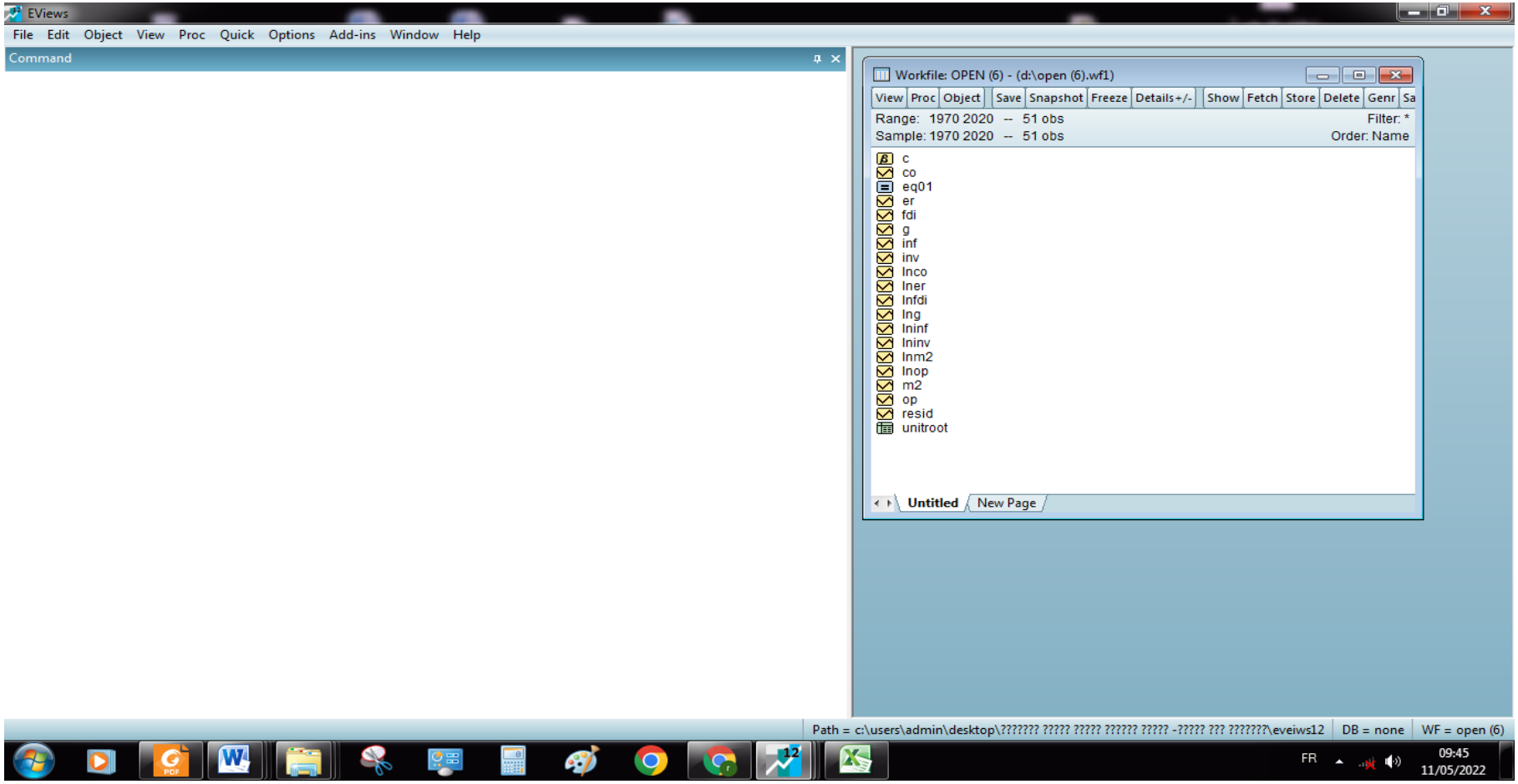

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الملحق رقم 02: احصائيات سلاسل النموذج

	الانفتاح التجاري (OP)	التضخم(INF)	الاستثمار الأجنبي المباشرFDI	سعر الصرف(ER)
1970	0.5123	0.066	80120000	4.94
1971	0.4611	0.0263	600000	4.91
1972	0.4618	0.0366	41490000	4.48
1973	0.5709	0.0617	51000000	3.96
1974	0.7424	0.047	358000000	4.18
1975	0.7665	0.0823	119000000	3.95
1976	0.7017	0.0943	187000000	4.16
1977	0.7233	0.1199	178452646.79	4.15
1978	0.657	0.1752	135152172.3	3.97
1979	0.6401	0.1135	25692486.04	3.85
1980	0.6468	0.0952	348669038.12	3.84
1981	0.6546	0.1465	13207259.36	4.32
1982	0.5992	0.0654	-53569192.64	4.59
1983	0.5374	0.0597	417641.16	4.79
1984	0.5318	0.0812	802668.87	4.98
1985	0.5033	0.1048	397788.3	5.03
1986	0.3603	0.1237	5316528.38	4.7
1987	0.3268	0.0744	3711537.9	4.85
1988	0.3811	0.0591	13018265.02	5.91
1989	0.4715	0.093	12091646.8	7.61
1990	0.4838	0.1665	334914.56	8.96
1991	0.5272	0.2589	11638686.45	18.47
1992	0.4919	0.3167	30000000	21.84
1993	0.4492	0.2054	1000	23.35
1994	0.4858	0.2905	1000	35.06
1995	0.5519	0.2978	1000	47.66
1996	0.5371	0.1868	270000000	54.75
1997	0.5224	0.0573	260000000	57.71
1998	0.4509	0.0495	606600000	58.74
1999	0.5093	0.0265	291600000	66.57

2000	0.6286	0.0034	280100000	75.26
2001	0.5871	0.0423	1113105541	77.22
2002	0.6113	0.0142	1064960000	79.68
2003	0.6212	0.0427	637880000	77.39
2004	0.657	0.0396	881850000	72.06
2005	0.7128	0.0138	1156000000	73.28
2006	0.7073	0.0231	1841000000	72.65
2007	0.7194	0.0368	1686736539.7	69.29
2008	0.7668	0.0486	2638607033.75	64.58
2009	0.7132	0.0574	2746930734.17	72.65
2010	0.6987	0.0391	2300369124.16	74.39
2011	0.6747	0.0452	2571237024.69	72.94
2012	0.654	0.0889	1500402452.86	77.54
2013	0.6361	0.0325	1691886707.51	79.37
2014	0.6241	0.0292	1502206170.56	80.58
2015	0.597	0.0478	–537792920.92	100.69
2016	0.5593	0.064	1638263953.78	109.44
2017	0.5532	0.0559	1230243450.88	110.97
2018	0.5807	0.0427	1466116068.03	116.59
2019	0.5184	0.0195	1381200049.59	119.35
2020	0.4584	0.0242	1125000000	126.78

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي

الملحق رقم 03: نتائج التقدير طويل الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNINF)
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/11/22 Time: 10:20
Sample: 1970 2020
Included observations: 49

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.914589	0.461516	-1.981706	0.0542
LNINF(-1)*	-0.646355	0.120355	-5.370419	0.0000
LNOP(-1)	0.586153	0.472774	1.239817	0.2221
LNER(-1)	-0.272376	0.071622	-3.802944	0.0005
LNFDI**	0.005243	0.010603	0.494443	0.6236
D(LNOP)	-1.669774	0.847704	-1.969761	0.0556
D(LNER)	1.702992	0.747478	2.278318	0.0280
D(LNER(-1))	1.433276	0.692847	2.068676	0.0449

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP	0.906860	0.753159	1.204074	0.2355
LNER	-0.421403	0.101618	-4.146926	0.0002
LNFDI	0.008111	0.016520	0.490998	0.6260
C	-1.414995	0.608131	-2.326795	0.0250

EC = LNINF - (0.9069*LNOP -0.4214*LNER + 0.0081*LNFDI - 1.4150)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.435824	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=50	
Actual Sample Size	49	10%	2.538	3.398
		5%	3.048	4.002
		1%	4.188	5.328
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412

الملحق رقم (04): احتبار معامل تصحيح الخطاء

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNINF)
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/22 Time: 05:49
Sample: 1970 2020
Included observations: 49

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOP)	-1.669774	0.771320	-2.164827	0.0363
D(LNER)	1.702992	0.654371	2.602486	0.0128
D(LNER(-1))	1.433276	0.645601	2.220063	0.0320
CointEq(-1)*	-0.646355	0.108760	-5.942941	0.0000

R-squared	0.450064	Mean dependent var	-0.001698
Adjusted R-squared	0.413402	S.D. dependent var	0.693365
S.E. of regression	0.531046	Akaike info criterion	1.650171
Sum squared resid	12.69044	Schwarz criterion	1.804606
Log likelihood	-36.42920	Hannan-Quinn criter.	1.708763
Durbin-Watson stat	2.175225		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.435824	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الملحق رقم (05): احتبار الاستقرارية (PP)

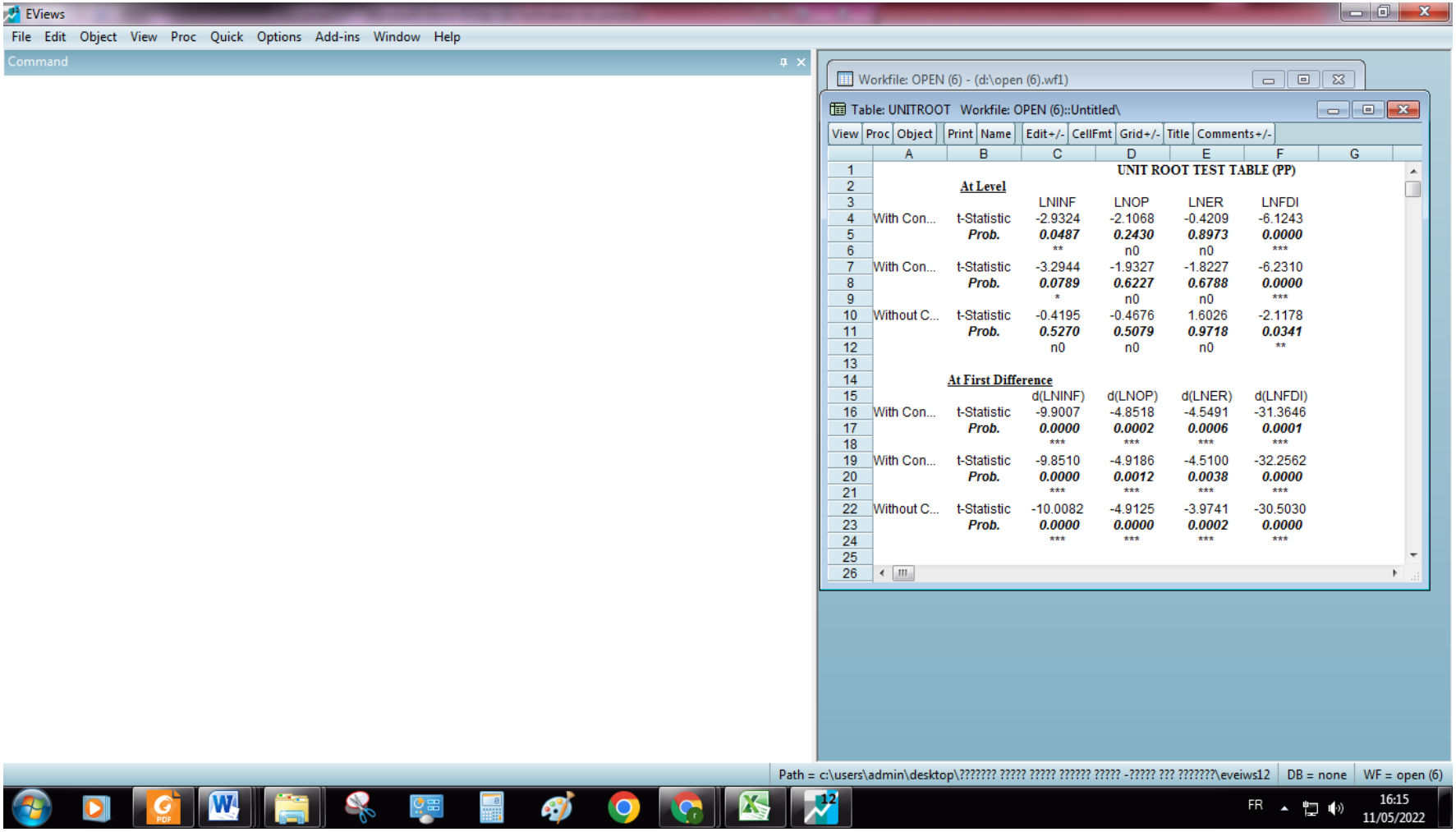

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الملحق رقم (06): احتبار الاستقرارية(ADF)

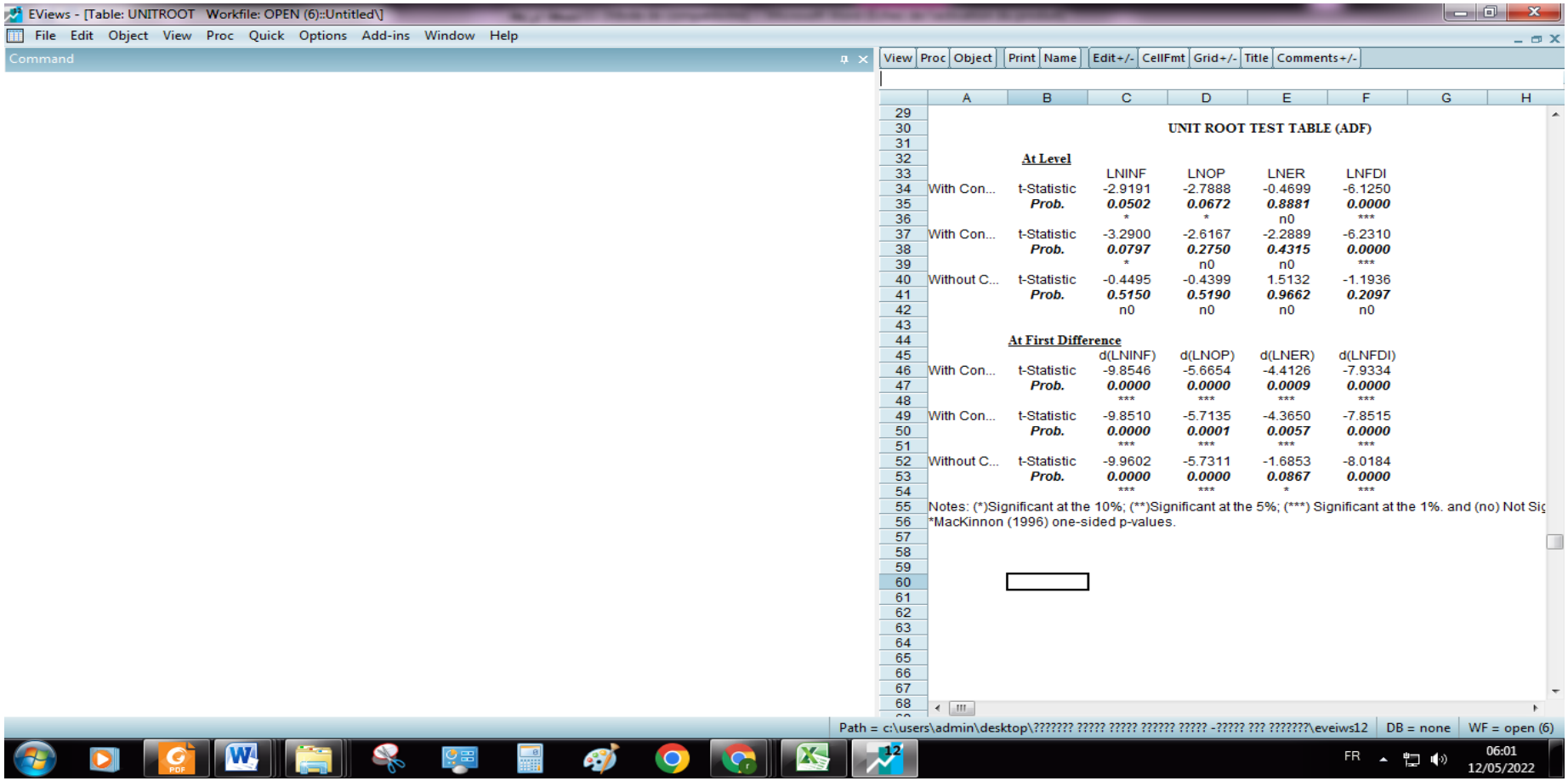

EViews - [Table: UNITROOT Workfile: OPEN (6)::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LNINF	LNOP	LNER	LNFDI
With Con...	t-Statistic	-2.9191	-2.7888	-0.4699	-6.1250
	Prob.	***0.0502***	***0.0672***	***0.8881***	***0.0000***
		*	*	n0	***
With Con...	t-Statistic	-3.2900	-2.6167	-2.2889	-6.2310
	Prob.	***0.0797***	***0.2750***	***0.4315***	***0.0000***
		*	n0	n0	***
Without C...	t-Statistic	-0.4495	-0.4399	1.5132	-1.1936
	Prob.	***0.5150***	***0.5190***	***0.9662***	***0.2097***
		n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LNINF)	d(LNOP)	d(LNER)	d(LNFDI)
With Con...	t-Statistic	-9.8546	-5.6654	-4.4126	-7.9334
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0009***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-9.8510	-5.7135	-4.3650	-7.8515
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0057***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-9.9602	-5.7311	-1.6853	-8.0184
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0867***	***0.0000***
		***	***	*	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Sig

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Path = c:\users\admin\desktop\??????? ????? ????? ?????? ????? -????? ??? ???????\eveiws12 | DB = none | WF = open (6)

FR 06:01 12/05/2022

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الملحق (07):نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.241557	Prob. F(1,46)	0.6254
Obs*R-squared	0.250742	Prob. Chi-Square(1)	0.6166

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 15:39
Sample (adjusted): 1973 2020
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.244894	0.101376	2.415705	0.0197
RESID^2(-1)	0.072266	0.147037	0.491484	0.6254

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الملحق رقم (08):نتائج اختبار الارتباط الداتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.479919	Prob. F(2,39)	0.6224
Obs*R-squared	1.176983	Prob. Chi-Square(2)	0.5552

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/13/22 Time: 16:07
Sample: 1972 2020
Included observations: 49
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews.12

الفهـــــرس

قائمة الفهرس

الإهداء..... I

الشكر..... II

الملخص..... III

قائمة المحتويات..... IV

قائمة الجداول VI

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

المقدمة العامة..... أ-ج

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للانفتاح التجاري والتضخم

تمهيد..... 02

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري والتضخم 03

المطلب الأول :ماهية الانفتاح التجاري..... 03

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري وأنواعه 03

الفرع الثاني: أهداف الانفتاح التجاري وأهميته..... 05

الفرع الثالث: نظريات الانفتاح التجاري 05

الفرع الرابع: مؤشرات الانفتاح التجاري..... 07

المطلب الثاني: الإطار النظري للتضخم 15

الفرع الأول: تعريف التضخم وأنواعه..... 15

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتصخم 17

الفرع الثالث: أسباب وآثاره ووسائل مكافحته..... 24

الفرع الرابع: مؤشرات قياس التضخم..... 29

المطلب الثالث: واقع الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر 32

الفرع الاول: مراحل وأسباب الانفتاح التجاري في الجزائر 32
الفرع الثاني: تطور الانفتاح التجاري والتضخم في الجزائر 35
المطلب الرابع : أثر الانفتاح التجاري على التضخم 38
الفرع الثاني: تأثير تحرير التجارة الخارجية على التضخم 38
الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي على التضخم 38
الفرع الثالث : تأثير سعر الصرف على التضخم 38
المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 40
المطلب الأول: الدراسات العربية..... 40
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 44
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 49
خلاصة الفصل 52

الفصل الثاني: أثر الانفتاح التجاري على التضخم دراسة قياسية

تمهيد:..... 54
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات..... 55
المطلب الأول: البيانات ومنهجية الدراسة 55
الفرع الأول: منهج الدراسة..... 56
الفرع الثاني: البيانات ومصادرها 56
المطلب الثاني: نموذج الدراسة..... 57
الفرع الأول: تعريف النموذج القياسي وخصائصه..... 57
الفرع الثاني:تقدير نموذج الدراسة 57
المطلب الثالث : متغيرات الدراسة 58
المبحث الثالث: النتائج ومنافشتها..... 59
المطلب الأول: تعريف نموذج ARDL..... 59
الفرع الاول: تعريف نموذج الانحدار الذاتيRDL..... 59

الفرع الثاني: خطوات نموذج ARDL..... 60
المطلب الثاني :تقييم النموذج احصائيا وقياسيا 61
الفرع الاول: تقييم النموذج احصائيا 61
الفرع الثاني: تقييم النموذج قياسيا..... 65
الفرع الثالث: النموذج في الاجل القصير..... 75
المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية للنموذج 77
الفرع الاول: القراءة الاقتصادية في الاجل الطويل..... 77
الفرع الثاني: القراءة الاقتصادية في الاجل القصير..... 79
الفرع الثالث: اختبار الفرضيات..... 80
خلاصة الفصل..... 81
الخاتمة..... 83
المصادر و المراجع..... 88
الملاحق..... 94
الفهرس..... 104